جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: علوم التسيير

تخصص: مالية وبنوك

العوامل المؤثرة في زيادة حجم الودائع في البنوك

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة تيارت

من إعداد الطالبين:

- عفان ذهبية إيمان
- جلول عبد المولى

إشراف الأستاذ:

مجدوب عبد الحميد

اسم الاستاذ	الرتبة	الصفة
عبد الهادي مخطار	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
مجدوب عبد الحميد	أستاذ محاضر"ب"	مشرفا مقررا
وكال نور الدين	أستاذ محاضر"أ"	مناقشا
بخوش أحمد	أستاذ محاضر"أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكـــر وعـــرفان

نتقدم بالشكر الجزيل والحمد إلى من لا يشكر سواه ولا يحمد سواه- الله عز وجل- الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة على هذه الصورة ، والتي نرجو أن تكون قد احتوت موضوع الدراسة بالطريقة الملائمة .

كما يسرنا أن نتقدم لكل أساتذة قسم علوم التسيير لما قدموه لنا من عون طوال فترة تمدرسنا وخاصة الأستاذ الدكتور "مجدوب عبد الحميد" على دعمه الكبير ومساندته أثناء إعدادنا لهذه المذكرة ، كما نتقدم بالشكر الجزيل لكافة أعضاء لجنة المناقشة

إهداء

إلى وطني العزيز بلد المليون والنصف المليون شهيد الجزائر

الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح

إلى أغلى شخص أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته وجعله مع الصديقين الصالحين الأبرار

إلى من كانت سندا لي ودعما يحفزني ،التي رضاها طموحي وأمنيتي

أمي الحبيبة باعثة العزم والتصميم والإرادة

إلى اعز واحن في الوجود مساندتي وملهمتي أختي وهيبة و صديقاتها في العمل عيساوية

فتيحة وإلهام الذين شاركوا في إنجاح موضوعي بتشجيعهم ومدوا يد العون وطيب المعاملة

رفقاء البيت الطاهر إلى أحبائي وإخواني وأخوتي

إلى من قدم لي يد العون وشجعني ولو بكلمة طيبة شكرا جزيل

الفهرس

الشكر.....

الإهداء.....

الفهرس

مقدمة.....

الإشكالية.....

أسباب اختيار الموضوع:.....

أهداف البحث:..... 2

الفصل الأول ماهية الودائع، أهميتها أنواعها وإستراتجيات جلبها

تمهيد ..... - 1 -

المبحث الأول: ماهية الودائع وطبيعتها : ..... - 1 -

طبيعة الودائع وآثارها القانونية: ..... - 3 -

المطلب الثالث: إستراتيجيات جذب الودائع ..... - 9 -

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في زيادة الودائع في البنوك..... - 13 -

تمهيد ..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في زيادة حجم الودائع على مستوى البنك..... - 13 -

المطلب الثاني: العوامل التفسيرية المؤثرة في حجم الودائع..... - 15 -

المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في الودائع على مستوى الاقتصاد الوطني:..... - 22 -

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

تمهيد: 25

المبحث الأول:تقديم البنك الوطني الجزائري: 26

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات: 29

خلاصة الفصل: 48

الخـــاتمة ..... - 31 -
قائمة المصادر والمراجع ..... - 58 -
الملاحـق ..... - 59 -
-ملخص: .....

مقدمة

– مقدمة :

للودائع المصرفية بأنواعها أهميه بالغة في النشاط البنكي حيث كانت أول وظيفة للبنوك منذ القدم ولا زالت حتى بعد التطور الذي شهده العالم.

حيث يتمثل الدور الأساسي للبنوك التجارية في عملية إستقبال الودائع من جهة و تقديمها في شكل قروض من جهة أخرى ومن خلال هذه العملية تحقق البنوك فوائد لحسابها الخاص، والودائع هي الانطلاقة لمباشرة البنك للعديد من وظائفه الأخرى كخصم الأوراق التجارية أو استثمارها في نشاط ما ,فتسعى البنوك لتوطيد العلاقة مع الجمهور وتحقيق أعلى مستوى رضا للعملاء من اجل استقطاب المزيد من المودعين مما يزيد من القوة التنافسية لدى البنك ,وباعتبار أن للبنك ثلاثة مميزات أساسيه من شانها زيادة قوته في السوق والمتمثلة في الربحية والسيولة والأمان ومن خلال تحسين سمات البنك وتطوير بعض الإستراتيجيات يكون هذا البنك توجه العديد من العملاء لإيداع مدخراتهم

ولكن البنك مقيد بحدود لا يستطيع أن يتخطاها فإنه إذا تخطاها يهدد كيانه المالي ، فالبنك عندما يضيف إلى قروضه يضيف أيضا غلى حجم الالتزامات التي يرتبط بها و بالتالي يتحتم عليه أن يكون مستعدا لمواجهة الطلبات المحتملة لأصحاب الودائع في أي وقت .

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية

– الإشكالية:

ماهي أهم العوامل التي من شأنها جذب الودائع في البنك؟

لمعالجه هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

ماهية الودائع وكيفية إدارتها؟

كيف يستقطب البنك الودائع وكيف يمكنه جذبها ؟

فرضيات الدراسة:

تقتضي معالجة ما سبق صياغته مجموعة من الفرضيات والمتمثلة في:

–لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السمات المادية و الشخصية للبنك وبين حجم الودائع المصرفية

–لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الخدمات التي يقدمها البنك وبين حجم الودائع المصرفية

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المركز المالي وبين حجم الودائع المصرفية

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاط الإقتصادي التي يقدمها البنك وبين حجم الودائع المصرفية

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عراقة المصرف وبين حجم الودائع المصرفية.

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العادة المصرفة التي يقدمها البنك وبين حجم الودائع المصرفية

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستقرار السياسي وبين حجم الودائع المصرفية.

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رفع معدلات الفائدة وبين حجم الودائع المصرفية.

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الخدمات التي يقدمها البنك وبين حجم الودائع المصرفية

– أسباب اختيار الموضوع:

يكمن جوهر اختيار هذا الموضوع في النقاط التالية:

أهمية لإيداع في الوقت الحالي.

-اهتمام العديد من فئات المجتمع بإيداع مدخراتهم الفائضة.

-أن الودائع سبب في زيادة تقدم الدولة من خلال استثمار البنك للأموال المودعة وبالتالي المساهمة في تحسين مستوى الاقتصاد الوطني.

– أهداف البحث:

1_الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات

2_تقديم إطار نظري و مفاهيمي حول الودائع.

3_توضيع العوامل المؤثرة في حجم الودائع في البنوك.

صعوبات البحث:

عدم توفر معلومات كافية حول موضوعنا من البنك المتعلق بالدراسة.

– حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الإطار المكاني و الزمني ,فيما يخص الإطار المكاني فتمثل في دراسة عينة على مستوى البنك الوطني الجزائري بتوزيع مجموعة من الأسئلة على موظفي البنك ومن ثم دراسة تلك الإجابات أما فيما يخص الإطار الزمني فكان دراسة النتائج لهذه السنة.

-المنهج المستخدم للدراسة:

سعيا منا لتحقيق أهداف الدراسة ,والإحاطة بجميع جوانب الموضوع استخدمنا مزيجا من المناهج الشائعة، ابتداء بالمنهج الوصفي لاستعراض مختلف الأدبيات الخاصة بالودائع وكيفية إدارتها وجذبها ,ثم منهج الدراسة القياسية عن طريق توزيع مجموعة من الأسئلة الإستبيانية التي قام بالإجابة عليها بموضوعية موظفو البنك الوطني الجزائري و مجموعة من الزبائن ,ثم قمنا بتحليل هذه الإستبانة وحولناها إلى جداول إحصائية باستخدام برنامج SPSS ,وفي الأخير قمنا بتحليل تلك الجداول.

- تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة استوجب علينا تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين تسبقهما مقدمة عامة تلخص المعالم الأساسية للدراسة ,وتنتهي بخاتمة عامة تضم أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة بشقيها النظري و التطبيقي ,أما محتويات الفصول فجاءت كما يلي:

خصصناه لأهم عنصر في دراستنا وهو الودائع ,جاء هذا الفصل للإحاطة بالجانب النظري لموضوع الودائع، من خلال إلقاء الضوء على ماهيتها و أهميتها وأنواعها واستراتيجيات جذبها ,كل هذا يأتي في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تضمن مختلف العوامل المؤثرة في الودائع و حجمها في البنوك.

الفصل الأول

ماهية الودائع، أهميتها، أنواعها وإستراتجيات جذبها

– الفصل الأول: ماهية الودائع أهميتها وأنواعها وإستراتجيات جذبها

– تمهيد:

للمصرف عدة وظائف يقوم بها أهمها قبول الودائع بأنواعها فهي الأداة الأساسية لمباشرة البنك لوظائفه الأخرى وباعتبار أن العمل المصرفي هو نشاط مالي واقتصادي وأن البنك يسعى دوما لزيادة قدرته التنافسية من خلال جذب المزيد من الودائع بإتباع مختلف الإستراتيجيات وابتكار خدمات مصرفيه تتلائم مع احتياجات الجمهور لضمان استمراريته في الساحة المصرفية التي تشهد منافسه قوية، وهذا انطلاقا من المباحث التالية:

– المبحث الأول: ماهية الودائع.

– المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في زيادة حم الودائع في البنوك.

– المبحث الأول: ماهية الودائع وطبيعتها:

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك ذلك بأنها تمثل المصدر الرئيسي لتمويل البنوك ذلك بأنها تمثل المصدر الرئيسي لتمويل العمليات الائتمانية والاستثمارية التي تقدمها البنوك على مختلف أنواعها وهذا ما يعطيها أهمية بالغة حيث تعرض البنوك على توليدها وتنميتها من خلال تنمية الوعي الادخاري بتبسيط إجراءات التعامل المتمثلة في السحب والإيداع.

-المطلب الأول:

أولا: تعريف الودائع وطبيعتها

- التعريف الأول:

– لغة: الودائع بمعنى وديعة وأصلها في اللغة الترك والتخلية، يطلق على الخفض وكذلك السكون ,اشتقاقها من الترك لأنها متروكة عند المودع ,واشتقاقها من السكون فكأنها سكنت عند المودع مستقرة ,واشتقاقها من الخفض والدعة فكأنها في دعة عند المودع[1].

– اصطلاحا: الوديعة هي المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض أو هي المال الذي يوضع عند شخص لأجل الحفظ ,ويطلق التعريف على العين المودعة لذاتها وعلى العقد المنظم للإيداع أما من الناحية الاقتصادية فالإيداع يطلق على مظاهر أو أشكال متعددة ,وتعرف الوديعة بأنها الأموال التي يودع بها الأفراد

[1] – عامر بن عيسى، الودائع البنكية في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية،موقع archive.org ،1429هـ، ص03.

أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد المصرف بردها إليهم لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها ,وعرفها بقوله: "تعبر الوديعة بمختلف أشكالها في مفهوم البنوك الربوية عن مبلغ من النقود يوضع لدى البنوك بوسيلة من وسائل الإيداع فينشئ وديعه تحت الطلب أو لأجل محدد ويترتب عليه من ناحيه البنك الالتزام بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية للمودع أو لأمره عند الطلب أو بعد أجل.[1]

– **التعليق**: عرف الدكتور محمد عبد الخالق الوديعة من ناحية الاصطلاح فأشار إلى أن المودع تكفل بحفظ الوديعة وعند استرجاعها تكون بلا عوض.

أما من الناحية الاقتصادية فأشار إلى أن الوديعة المصرفية هي عقد بموجبة يعهد المودع بإيداع أموال لدى المصرف هذا الأخير يتعهد بإرجاعها للمودع وفق الشروط المتفق عليها في العقد.

– **التعريف الثاني**: يمكن النظر للوديعة على أنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود بوسيلة من وسائل الدفع ,ويلتزم بمقتضاه البنك برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمه الوديعة وتحاط الودائع المصرفية بالسرية الكاملة وذلك لأن قيمة الوديعة قد تدل على المركز المالي للمودع وهو سر من أسراره التي لا يقبل إفشاؤها[2].

– **التعليق**: التعليق دلى تعريف الدكتور منير إبراهيم على أن الوديعة هي سر بين المودع والبنك, وهي اتفاق بين الطرفين بموجبه يلتزم البنك برد الوديعة حسب الشروط المتفق عليها.

– **التعريف الثالث**: الوديعة النقدية هي عقد بمقتضاه يسلم شخص مبلغ من النقود إلى البنك الذي يلتزم برده لدى الطلب أو وفق الشروط المتفق عليها وتتميز الوديعة النقدية بخاصية جوهرية، هي أن البنك يكتسب ملكية النقود وله الحق في التصرف فيها لحاجات نشاطه الخاص على أن يلتزم برد مبلغ مماثل إلى المودع[3].

– **التعليق**: أشار الدكتور مصطفى كمال أن الوديعة عند تسليمها للبنك تصبح ملكا له ويحق له التصرف فيها على أن يلتزم بتسليم الوديعة بشروطها وآجالها المتفق عليها.

---

[1]– محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة، عمان، 2009، ص 14-15.

[2]– منير ابراهيم، إدارة البنوك التجارية، مدخل إنحاء القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص147.

[3]– مصطفى كمال طه، العقود التجارية وعمليات البنوك، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص149.

– ثانيا: طبيعة الودائع وآثارها القانونية: أولت معظم التشريعات إهتماما بالغا بعقد الوديعة المصرفية النقدية حيث أفردت لها نصوص خاصة و مفصلة، سواءا في القانون الخاص بالبنوك أو في قانونها التجاري، تتمثل طبيعتها القانونية فيما يلي:

✓ **الوديعة النقدية ليست وديعة عادية:** الوديعة عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئا من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يرده عينا ,فجوهر الوديعة في القانون المدني هو التزام المودع لديه بالمحافظة على الشيء ورده عينا ,أما الوديعة النقدية فتكسب البنك ملكية النقود واستخدامها في الإقراض بوجه خاص على أن يلتزم برده مبلغ مماثل ولذلك فإن الوديعة النقدية ليست وديعة عادية ومن ثم اختلفت الآراء في تحديد طبيعتها القانونية.

✓ **الوديعة القانونية ليست وديعة شاذة:** ذهب بعض الفقهاء إلى أن الوديعة النقدية هي وديعة شاذة أو ناقصة والوديعة الشاذة هي الوديعة التي يكتسب فيها المودع لديه ملكية الشيء المودع ولا يلتزم إلا برد مثله ,ولو كان هذا التفسير صحيحا لوجب أن تخضع الوديعة النقدية لكافة قواعد القانون المدني المتعلقة بالوديعة فيما عدا ما يتعلق بملكية الأشياء المودعة ويترتب على ذلك بوجه خاص امتناع المقاصة بين التزام المودع لديه بالرد وبين أي حق له قبل المودع[1]

هناك حالات يمكن فيها اعتبار الوديعة النقدية وديعة شاذة كما في حالة الوديعة المخصصة لغرض معين إذ لا يجوز للبنك أن يتصرف فيها بل يجب عليه أن يحتفظ في خزانته بمبلغ معادل لما تسلمه للقيام بالغرض المعين.[2]

✓ **الوديعة المصرفية قرض:**إذا كانت الوديعة نقودا أو شيئا آخر يملك بالاستعمال وكان المودع لديه مأذونا في استعمال هذا المال فإن الوديعة على هذا النحو تعد قرضا.

فالبنك تاجر نقود يعطي ائتمانا للغير وهذا الائتمان ليس من رأس ماله أو أمواله الذاتية ولكنه اقترض من المودعين أموالهم لكي يقرضها للغير والمودع عندما قدم ماله للبنك فإنه يتوقع فائدة من ذلك في المقام الأول بالإضافة إلى حفظ ماله.[3]

---

[1]– د.مصطفى كمال طه ,العقود التجارية وعمليات البنوك ,منشورات الحلبي الحقوقية ,بيروت– لبنان 2006, ص 151 152

[2]– نفس المرجع، كتاب العقود التجارية وعمليه البنوك صفحه 152

[3]- ينظر كتاب النقود والمصارف، أ محمود حسين الوادي وآخرون، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن ،2010، ص 113.

إن مفهوم الوديعة المصرفية لا ينطبق مع المعنى اللغوي للوديعة والراجح أن الوديعة المصرفية هي عقد قرض يكون فيه المصرف مقترضا والمودع مقرضا, وهذا ما جعل العلماء المسلمين يحرمون دفع أي عائد على الودائع المصرفية في البنوك التجارية.[1]

– المطلب الثاني: أهمية الودائع وأنواعها.

– أولا: أهمية الودائع.

تمثل الودائع الجانب الأعظم والمهم لموارد البنك، كما أنها تكون القوة الشرائية التي يتم استخدامها في الوقت الحاضر أي أن الودائع مصدر مهم من مصادر السيولة في البنوك الإسلامية.[2].

يمكن القول بأن المصارف يمكن تشبيهها بالقلب داخل الجسم حيث أن القلب تتجمع فيه الدماء وتوزيعها بصوره منتظمة وسلسة إلى جميع أنحاء الجسم ليبقى الإنسان على ديمومة الحياة، أيضا يمكن أن نعتبر بأن الودائع هي شريان الحياة باعتبارها أهم مصدر للأموال فيه ,وهي أيضا المورد الحيوي الذي تعتمد عليه المصارف في كافة الأنشطة كما تعتبر أكثر المصادر خصوبة وأقلها تكلفه،وبالمقابل فإن رأس المال والاحتياطات والاقتراض لا تمثل مصادر خصبة وحيوية يمكن للمصرف الاعتماد عليها في تدعيم وتطوير طاقته وإمكاناته الاستثمارية والتمويلية.[3]

ثانيا: أنواع الودائع المصرفية :

تقسم الودائع المصرفية إلى عدة أنواع كمايلي:

– أنواع الودائع حسب النشاط الاقتصادي للمودعين:

- **ودائع المنشآت التجارية:** تقوم المصارف التجارية بتحليل أوضاع التجار المودعين لديها للتعرف على توقيت عمليات السحب والإيداع لوضع الإستراتيجيات الخاصة بتوفير السيولة لها وتوظيفها.
- **ودائع المنشآت الصناعية:** والبدء بعمليات البيع والتحصيل, دراسته أوضاع المنشآت الصناعية وتحديدها تحضى باهتمام خاص من طرف المصارف.

[1]– أ محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 113

[2]–علي إسماعيل، مصادر توفير السيولة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، (د.س)، ص52.

[3]–صادق الشمري، إدارة العمليات المصرفية، مداخل وتطبيقات، دار البازوري العلمية للنشر، الأردن،ص70.

- **ودائع المنشآت الزراعية:** تتأثر هذه الودائع بالموسم الزراعي فيزداد السحب منها عند بداية الموسم للبذر ويزداد الإيداع في نهاية الموسم عند بيع المحصول الزراعي.
- **ودائع المنشآت والخدمات:** وهي ودائع الفنادق والمطاعم والمنشآت السياحية وغيرها من المنشآت.
- **ودائع أصحاب المهن الحرة:** مثل ودائع الأطباء والمحامين وغيرهم من أصحاب المهن حيث تتسم هذه الودائع بالاستقرار وبالتزايد لأن رواتب الموظفين التي تحول إلى المصارف تتسم بالسحب مباشرة بعد إيداعها في المصارف.[1]

2- حسب الملكية: وتقسم إلى:

- **ودائع أهلية:** والتي تعود ملكيتها إلى الجمهور و الشركات الأهلية.
- **ودائع حكومية:** وتعود ملكيتها إلى المنشآت و الدوائر و المؤسسات الحكومية المختلفة.[2]

3- أنواع الودائع المصرفية حسب الأمد:

تقسم الودائع حسب المدة إلى ودائع ادخارية و ودائع تحت الطلب.

- أولا: الودائع الادخارية: و تشمل العديد من أنواع الودائع ولكنها تعني في مجملها بأنها إيداع لمبلغ محدد من النقود لفترة زمنية محددة بمعدل فائدة قد يكون ثابتا أو متدرجا يستطيع صاحب الوديعة السحب منها أو الإيداع لها قبل انتهاء الفترة المتفق عليها مع البنك ولا تعرض لخصم جزء من الفائدة ,وبمجرد حلول ميعاد استحقاقها يكون لصاحب ها الحق في سحبها كلها أو جزء منها أو الحصول عل فائدتها وتعتمد كل من البنوك التجارية و غير التجارية و أيضا التي تطبق الشريعة الإسلامية على تلك الودائع كمصدر رئيسي للأموال التي توجه للتوظيف في عمليات مصرفية واستثمارية.

و تقسم إلى:

- شهادات الإيداع و الادخار:

وهي مجموعة من الودائع الادخارية قابلة للتداول ,وبالرغم من طول فترتها إذ قد تتراوح فترة استحقاقها بين ثلاث سنوات وسبع سنوات ,إلا أنها تختلف فيما بينها من حيث سعر الفائدة و الفترة التي يحصل عنها

[1]- هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جمهورية مصر العربية، ص ص198-199.

[2] سامر أبو جلدة ,البنوك التجارية و التسويق المصرفي ,دار أسامة للنشر ,عمان ,2008 ,ص111.

,فبعضها لها سعر الفائدة ثابت و البعض الآخر يختلف سعر فائدته من ربع سنة إلى نصف ,وبعضها له عائد جاري شهري.

تسعى البنوك جاهدة إلى جذب مزيد من تلك الودائع بطريقة ترويجية عديدة منها اختلاف سعر الفائدة الفترة اللازمة لسداده ,تقديم جوائز

تصدر جميع البنوك العاملة في السوق المصرفي تلك الأنواع من الودائع بالعملات الأجنبية بجانب العملة المحلية ,فضلا عن تحرير سعر الفائدة المرتبط بها, إذ يمكن لكل بنك أن يحدد السعر الذي يتناسب مع ظروفه و قدراته التوظيفية لتلك الودائع.[1]

- **ودائع التوفير**:هي عبارة عن ودائع صغار مدخنين بدفع المصرف فوائد لها من أجل تشجيع توفير الادخار لدى الناس وتخضع عملية سحب منها لقيود معينة فلا بد من إخطار البنك مسبقا إذ ما أراد المضيء سحب الوديعة التي لا تتجاوز مبلغا معينا لبعض إلى كسر الوديعة أريد استحقاق موعدها اجمع راغب الموضع بذلك وعلي إيه حال فإن ودائع الادخار (التوفير) تتصف بصغر حجمها مقارنة بالودائع الأخرى.[2]
- **الودائع الاستثمارية**: وهي المبالغ التي يودعها المصري بغرض استغلالها (استثمارها) في مجالات مختلفة نتيجة لذلك حسب قيمه كل وديعة وحسب الفترة الزمنية التي في المصرف كما يتحملون خسارة أتحدث شأن ذلك مصرف نفسه إي استعمالها في الحضارية.

– ويمكن أن تواجه نوعين أساسيين من الاستثمار:

– الودائع بالتفويض:

وهي الودائع التي يخول أصحابها المصرف بأن ينوب عنهم في استثمار ودائعهم في أي مشروع يراه مناسبا, محليا ودوليا ويتحصل على أرباح يحددها مجلس الإدارة.

الودائع بدون تفويض:

يختار صاحب الوديعة في هذا النوع من الاستثمار المشروع الذي يرغب والمدة الزمنية حيث يمكن أن يترك المدة مفتوحة على أن يحصل نتيجة ذلك على عائد من ذلك المشروع المختار و يتحمل الخسارة بنفس

[1]– د. الدسوقي أحمد أبو زيد ,مراجعة د.عبد الفتاح الشربيني ,إدارة البنوك ,كلية التجارة ,جامعة القاهرة ,بدون سنة ,ص80– ص82

[2]– سعيد سامي الحلاق، محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزي، دار البازوري للنشر والتوزيع، 2010، ص26.

الكيفية وتتجدد الوديعة في هذا النوع تلقائيا وبنفس الشروط إذا لم يخبر صاحبها المصرف كتابيا بشهر قبل نهاية الأجل المحدد لها وتجدر الملاحظة أن:

* لا يسمح للمودع بأن يسحب جزء من الوديعة أو كلها قبل نهاية المدة المحددة إلا في حالات خاصة يقررها المصرف بعد دراستها ,حيث لا يحرم صاحبها من كل العائد كما في البنوك الربوية.

* عائدات الودائع الاستثمارية غير محددة بعائد ولا أجل.[1]

– الودائع لأجل وبإخطار مسبق:

لا يجوز السحب من الودائع لأجل قبل حلول ميعاد الاستحقاق وفي مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الإيداع وحجم الوديعة وقد تتجدد ولمدة متماثلة بناء على طلب من العميل، وإذا لم يطلب العميل ذلك عند حلول أجل الاستحقاق، يتوقف حساب الفائدة، ويحول الرصيد إلى حساب تحت الطلب.

أما الحسابات بإخطار يجوز للعميل الإيداع في أي وقت ,ولكن لا يجوز السحب قبل إخطار البنك بمدة يتفق عليها، وعلى أن يحدد في الإخطار المبلغ المراد صرفه في الحسابات، وتاريخ الصرف ولا يجوز أن تقل مدة الإخطار عن 15 يوما، وبذلك يتاح للبنك فرصة لإمكانية توفير السيولة لتلبية طلب العميل.

بعد انتهاء مدة الإخطار يحول المبلغ الذي سبق الإخطار عنه إلى حساب تحت الطلب.

يتضح مما سبق أن الحساب لأجل يناسب العميل الذي يمكنه التنازل عن السيولة الحاضرة إلى المستقبل وفقا لظروفه, أما الحساب بإخطار يناسب العميل الذي يمكنه التنازل عن السيولة لأجل، يحدده خلال فترة الإيداع.

- **الودائع لأجل:** هي تلك الودائع التي لا يحق للعميل المودع طلب ردها إلا بعد مدة معينة من الإيداع, وهي بذلك تحقق للمصرف أكبر قدر من الاطمئنان في استثمارها في عملياته الائتمانية، وثم يمنح المصرف للعميل المودع فائدة تتناسب والأجل المحدد.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت القاعدة في ما يخص هذا النوع من الودائع هي عدم أحقية العميل في استردادها قبل حلول الأجل المتفق عليه ,إلا أن المصارف تجيز عادة إلغاء الوديعة من طرف العميل

[1] د سليمان بوفاسة أساسيات في الاقتصاد النقدي و المصرفي ,ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2018،ص 173.

واسترداد مبلغها في إي وقت دون انتظار حلول أجلها مقابل إسقاط الفوائد عن المدة التي تقع ما بين تاريخ إلغاء الوديعة وتاريخ الأجل المحدد لها.[1]

– ثانيا: ودائع تحت الطلب

وهي ودائع تحت الطلب حيث يمكن سحبها بمجرد الطلب في أي وقت ولا يتقاضى العميل في مقابل إيداعها فوائد، وإن كان الاتجاه المعاصر يحرص على دفع فوائد بسيطة بالنسبة للمبالغ الكبيرة والتي يحرص البنك على جذبها. وتحتل ودائع البنوك فيما بينها ،وودائع الحكومة مكانا بارزا بين الودائع الحقيقية الجارية ويقصد بودائع البنك قيام أحد البنوك بإيداع جزء من أمواله، والتي اكتسبها عن طريق ودائع الأفراد أو غيرهم لديه، في بنك آخر. ويمثل هذا الإيداع توظيفا مربحا عن طريق الفائدة التي سوف يتقاضاها من البنك المودع لديه، والتي تتجاوز ما سبق ودفعه للأفراد على ودائعهم، كما أن هذا التوظيف يحقق للبنك مستوى مرتفعا من السيولة، ويمكنه بالتالي من مواجهة طلبات السحب في أي لحظة، عن طريق تسييل وديعته لدى البنك الآخر، أي سحبها لتسديد التزاماته. وهذه الطريقة تفيد البنوك الصغيرة وحديثة النشأة أو التي تعمل في نظام سوق نقدية نامية، أو لاتتوافر لها فرص التوظيف المناسبة أو فروع البنوك الأجنبية، عندئذ تلجأ البنوك على هذه الوسيلة والتي تجعلها مجرد مجمع للمدخرات دون امكانيات الاستخدام وهي تؤمن لها إمكانيات التوظيف المأمون وتجنبها خطر التوظيف غير الرشيد وغالبا ما تتم هذه الوسيلة بين فروع البنوك ومراكزها الرئيسية وخاصة بالنسبة للبنوك متعددة الجنسيات، والتي تقسم السوق الدولية إلى سوق لتجميع المدخرات، وسوق للتوظيف والاستثمار أما الودائع الحكومية وودائع القطاع العام والمحليات فقد نمت بصورة كبيرة نتيجة زيادة نشاط الدولة الاقتصادي والتوسع في الإقليمية واللامركزية. [2]

[1])– خديجة خالدي، عبد الرزاق، أساسيات للعمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعي،2015/07، ص33.

[2])أ د زينب عوض الله وأ.د أسامة محمد الفولي، منشورت الحلبي الحقوقية، سوريا، 2003، ص 60.

– المطلب الثالث: إستراتيجيات جذب الودائع:

– أولا: إستراتيجية المنافسة السعرية:

تتمثل هذه الإستراتيجية بدفع معدلات فائدة أعلى للمودعين وبالرغم من أهمية هذه الإستراتيجية ليس في النشاط المصرفي في فحسب إنما في معظم مجالات النشاط الاقتصادي إلا أن بعض التشريعات المصرفية لا تسمح بدفع فوائد على الودائع الجارية الأمر الذي يقلل من دور هذه الإستراتيجية في جذب الودائع.[1]

أ) أسباب التحريم للمنافسة السعرية:

- **الحد من ارتفاع تكلفة الأموال:** تتكبد البنوك التجارية بعض التكاليف نتيجة لإدارتها للحساب الجاري للعميل ,وتتمثل هذه التكاليف في مصروفات تحصيل المستحقات ومصروفات سداد المطلوبات ,هذا إلى جانب مصروفات إمساك الحساب ,لذا يخشى أن يترتب على دفع فوائد على هذه الودائع أن ترتفع تكلفتها الأمر الذي يضطر معه البنك إلى البحث عن فرص استثمار يتولد عنها معدلات عالية للعائد وهي فرص إعادة ما تنطوي على درجة عالية من المخاطر قد تهدد في النهاية مستقبل البنك ’ومما يذكر في هذا الصدد أن الدراسات التطبيقية قد أكدت في مجال أنه لولا القيود المفروضة على منح فوائد على تلك الودائع ترتفع تكلفة الأموال بالنسبة للبنوك إلى حد كبير.
- **الحد من المنافسة الهدامة بين البنوك:** قد يؤدي السماح بدفع فوائد على تلك الودائع أن تتنافس البنوك في رفع معدل الفائدة عليها أملا في الحصول على حصة ملائمة منها مرة أخرى يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة تلك الودائع مما يجبر البنك إلى توجيه حصيلتها إلى استثمارات تتعرض لدرجة كبيرة من المخاطر أملا في تحقيق عائد مرتفع يكفي لتغطيه تلك التكلفة، بالطبع لا يوجد محل لهذه المنافسة طالما أن الفوائد عليها محرمة بنفس القانون.[2]

[1]- رانيا خليل حسان أبو سمره تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية بغزة 2007 ,ص116.

[2]- د. منير إبراهيم هندي إدارة الأسواق والمنشآت المالية: أسواق العقود المستقبلية ,توزيع منشات المعارف بالإسكندرية الإسكندرية 1999 ,ص 109 _ص110

– ثانيا: إستراتيجية المنافسة الغير السعرية:

تعتبر الاستراتيجية غير السعرية السياسة الأمثل لجذب الودائع المصرفية من المجتمع والتي يمكن للبنوك التجارية الابتكار فيها حسب إمكانياتها وخبراتها ومراعاة احتياجات العميل الحالية والمستقبلية عكس الإستراتيجية السعرية تكون البنوك مقيدة من طرف البنك المركزي في فرض معدل الفائدة على الوديعة المصرفية.

وهي الإستراتيجية التي لا تستند إلى دفع فوائد على الودائع وإنما تسعى إلى تقديم خدمات مختلفة بأسعار تنافسية، أي تستند إلى تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية التي تساعد أو تساهم في جذب العميل وتحفيزه لإيداع أمواله لدى البنوك.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الخدمات تتنافس عليها البنوك في السرعة والدقة وانخفاض التكاليف وتتمثل هذه الإستراتيجية في تقديم مجموعة من الخدمات يمكن تحديدها بما يلي:

- **تحصيل مستحقات العميل:**

وفيها تعتبر عمليه التحصيل من أهم أهداف النظام المصرفي ,إذ يتم تحصيل الصكوك وكذلك إتمام عملية تسوية الحسابات ,بدون الحاجة إلى تداول النقود ,كما يمكن أن تتم عملية التحصيل عن طريق الحوالات الداخلية والكمبيالات وتتمثل إستراتيجية المنافسة وفقا لهذه الخدمة في السرعة في تحصيل مستحقات العملاء نسبة للمصروفات المترتبة بذمه العملاء.

- **سداد المدفوعات نيابة عن العميل:**

البنوك تقدم الخدمات للعملاء عن طريق الإنفاق بتسديد ما بذمة العملاء ,عند مطالبة الدائنين بها مثل سداد فواتير التليفونات والماء والكهرباء و الإيجارات والضرائب وتتمثل إستراتيجية المنافسة في مدى استعداد البنك للموافقة على تسديد المطلوبات بموجب قوائم مقدمة على تحرير الصكوك بدون رصيد.

- **استحداث أنواع جديدة من الودائع:**

البنوك تسعى باستمرار إلى خلق ودائع جديدة يرضى عنها المودعين الحاليين ,ويمكن استحداث الودائع وذلك في ظل التشريعات المصرفية السائدة في البلد ,ومن هذه الودائع هي شهادات الإيداع التي يمكن تداولها والتي لا يمكن تداولها ,والتي تمثل أحد أشكال الودائع لأجل وتتمثل إستراتيجية المنافسة في أنه كلما

نجح البنك في ادخار الودائع جديدة للبنوك كلما كان مؤشرا على حيويته وقدرته على الإقراض، مما يؤدي إلى استقطاب المودعين.[1]

- **سرعة أداء الخدمات:**

مواكبة البنوك للتقدم التكنولوجي في البيئة المحيطة، وكان من نتيجة ذلك باستخدام حسابات إلكترونية في أعمالها ,ولقد أسهم هذا التطور في تحسين مستوى الخدمة والاقتصاد في الوقت والتكلفة التي تنطوي عليها عملية التحصيل والصرف والإيداع.

- **التيسير على العملاء:**

من الخدمات التي يمكن للبنك تقديمها للتيسير على العملاء اختيار موقع ملائم ,وتوسيع دائرة انتشاره بإنشاء فروع جديدة في مواقع ملائمة ,أو على الأقل إنشاء وحدات للصراف الآلي التي يطلق عليها الفروع البلاستيكية على أساس أن الإيداع والسحب فيها يتم استخدام كارت مصنوع من البلاستيك ,يفتح هذا النوع من الفروع الفرصة للعميل بالإيداع والسحب في أي وقت يريد.

- **خدمات تتمثل في مزايا للمودعين:**

تقدم البنوك للمودعين إغراءات متنوعة من بينها إعطائهم الأولوية في الاقتراض وكذا إقراضهم بمعدلات منخفضة ,مع تقديم بعض التنازلات بشأن الرصيد المعوض ,بل قد تذهب البنوك إلى حد التميز في هذا الشأن بين المودعين الذين يحتفظون دائما برصيد ضئيل.

- **إدارة محفظة الاستثمارات للمودعين:**

ويقصد بعمليات الشراء للأسهم والسندات التي يمتلكها المودع وتحصيل الأرباح المترتبة عنها وتتمثل إستراتجية المنافسة في مدى استعداد البنك لتنفيذ تعليمات العميل في مجال البيع والشراء لهذه الأسهم؛ حجم الأرباح المتولدة عن هذه الإدارة للمحفظة الاستثمارية، نسبة العمولة التي يتقاضها البنك

- **التوسيع في تقديم خدمات غير بنكية:**

تتمثل في تقديم الاستشارات في مجال الاستثمارات وإدارة الأموال العائدة إلى المودع، والسعي لإدارة محفظة استثمارية وأنشطته وإدارة أعماله وذلك لقاء نسبة من الأرباح يتم الاتفاق عليها.

[1]- د محمد عيسى، مجلة الإستراتيجية والتنمية ,المجلد ثمانية ,العدد 15 ,مكرر ديسمبر 2018 ,ص 106.

- **إصدار خطابات الضمان وفتح اعتمادات:**

حيث تقدم هذه الخدمات مقابل عمولة محددة[1]

[1]- مجلة البديل الاقتصادي، دور الإدارة الودائع في التوفيق بين السيولة لدى البنوك ، العدد الخامس ,دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية ,2016 . 813ص

-المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في زيادة الودائع في البنوك

إن حجم الودائع المصرفية في البنوك تتحكم فيه عدة عوامل منها المرتبطة بالبنك نفسه وأخرى بالتضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة كما تؤثر فيه أيضا الأوضاع الاقتصادية والتشريعية للدولة.

–المطلب الأول: العوامل المؤثرة في زيادة حجم الودائع على مستوى البنك:

– **أولا: العوامل الخاصة بالبنك:** وتشمل هذه العوامل

- **العائد المدين في البنك:**

وذلك بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن عند أقل مستويات متوقعة من المخاطر.

- **حصة البنك في السوق المصرفي:**

يجب أن تسعى البنوك لزيادة حصصها السوقية وذلك من خلال ما تقدمه من تعاملات رائدة وفريدة، لا تقدمها البنوك الأخرى ,وتنقسم حصة البنك في السوق المصرفي إلى أربعة أجزاء وهي حصة في الإيداعات حصة في توظيف الحساب.

- **إمكانيات البنك المادية والبشرية:**

وتشمل الكفاءات الإدارية وخبرة القائمين على حماية عملية منح الائتمان فكلما تعاظمت إمكانيات البنك المالية والبشرية كلما تعاظمت درجة استعداده لمنح الائتمان من عدمه.

- **السمات المادية و الشخصية للبنك:**

بصفة عامة يفضل الأفراد التعامل مع البنوك التي تقع في الأحياء الراقية ذات السمعة الحسنة ,لذلك أدركت إدارة البنوك هذه الجوانب –فبدأت في تحسين المباني و نوعية الخدمات التي تقدمها ,واستبدلت الضيقة بأخرى و أدخلت الأجهزة الحديثة كأجهزة التكييف و الكمبيوتر وذلك بهدف توفير الراحة وسرعة الخدمة للعملاء.[1]

- **آداب الموظفين في معاملة المتعاملين برقة:**

بجانب السرعة والكفاءة في إنجاز العمل ,فتوافر هذه الجوانب في بنك معين لها تأثير في جذب الودائع إليه مقارنة بالبنوك الأخرى التي لا تأخذ في الحسبان هذه الخاصية.

[1]) د. وجدي حامد حجازي، القروض المصرفية البيئة المصرفية :تحليل وإدارة المخاطر أسباب الاقتراض أشكال مؤسسات المؤسسات، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2019 ص 19.

– ثانيا: الخدمات التي تقدمها البنوك:

لاشك أن البنوك التي تقدم المزيد من الخدمات المتنوعة لها ميزة التفضيل عن الأخرى ذات الخدمات المصرفية المحدودة، فالبنوك التي توفر مثلا أماكن انتظار السيارات في الأماكن المزدحمة تحفز الأفراد والمنظمات على التعامل معها عن غيرها التي تتواجد في نفس المنطقة ولا يوجد لديها مثل هذه الخدمة ، ونفس الشيء بالنسبة للبنوك التي يوجد بها نظام الإيداع والسحب عند الشباك أو السحب الآلي ، أو السحب في أيام العطلات وبعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية أو السحب من فروع البنك المنتشرة في أماكن مختلفة، وتقرير نظام الودائع الآجلة والتوفير، كل هذه النواحي تحفز على التعامل مع البنوك المتطورة والتي تقدم الجديد في عالم الخدمات المصرفية عن غيرها.

وقد يرجع التعامل مع بنك معين بسبب تخصصه في هذا المجال، كالبنوك العقارية وغيرها، وكذلك الحال بالنسبة للبنوك التي لها مراسلين بالخارج لتسهيل عملية التصدير والاستيراد[1].

- ثالثا: المركز المالي للبنك:

- **الربحية:**

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغيير في إراداتها ,وذلك بالمقارنة مع منشات الأعمال تعرضا لأثار الرفع المالي ,فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة أكبر ارتفعت الأرباح ,وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

- **السيولة:**

تمر البنوك بتقلبات يومية في السيولة مع صعود ونقص في أرصدة الحسابات الجارية ومع فترة ومع فتح أو استرداد شهادات الإيداع ومع سحب أو سداد القروض قدرت البنك على مواجهه هذا هذه التقلبات اليومية الهامة لكي يحافظ على ثقة المودع في قوة واستقرار البنك.[2]

[1]) د عبد الغفور حنفي ، إدارة المصاريف، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008/2007 ، ص241.

تسعى المصارف من خلال عملها لتجميع أكبر كمية معينة من الودائع والمدخرات بحيث تستطيع من خلال زبائنها استثمار هذه المبالغ وفي حال تجاوزت الودائع قدرة المصرف على التوظيف يسعى لاستثمارها لدى مصارف أخرى أو يقرضها للخزينة العامة أي سندات الخزينة لكن المصرف لا يستطيع التوظيف الكامل للأموال عليه الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال على شكل نقد سائل وذلك لمواجهه الصعوبات الطارئة من قبل الزبائن مثل مواسم الأعياد والظروف الرديئة أو الظروف السياسية غير المستقرة حيث يقبل الأفراد على سحب ودائعهم وتحسبا لعدم الوقوع في الحرج فإنه يتوجب على كل مصرف أن يحتفظ بنسبه معينه من ودائعه ما يحدد المصرف المركزي هذه النسبة بخمسه بالمئة أو عشرة بالمئة أو أحيان 15 بالمئة وهكذا...[1]

- **الأمان :**

يتّسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا تزيد نسبته إلى صرف الأصول عن عشره بالمئة عاده وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار في البنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمه رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين والنتيجة هي إفلاس البنك.[2]

المطلب الثاني: العوامل التفسيرية المؤثرة في حجم الودائع

أولا: أسعار الفائدة :

- **تعريف سعر الفائدة:** سعر الفائدة هو النسبة المئوية للعائد على استثمار مبلغ معين لمدة محددة وتسمى الفائدة على المبلغ المقترض فائدة مدفوعة.

و تحتسب الفائدة عادة كنسبة مئوية لمدة عام فعندما يكون سعر الفائدة التي سيدفعها المقترض على اقتراض مبلغ معين لمدة سنة كاملة.[3]

– العوامل المؤثرة في سعر الفائدة: يتأثر سعر الفائدة بنوعين من العوامل و هما:

العوامل الغير مباشرة: ارتباط سعر الفائدة بعلاقة طردية مع التضخم ,فكلما ازدادت نسبة التضخم أدى

---

[1]) د.علي كنعان النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2012، ص 193 - 194

[2]) د. سامر جلده البنوك التجارية والتسويق المصرفي مرجع سبق ذكرى ص 25.

[3]) د. خالد أمين عبد الله، د. إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية, دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن- عمان ,2006 ,ص339

ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة والعكس صحيح ففي حالة انتعاش الاقتصاد ترتفع نسبة التضخم مما يشجع الدولة على التدخل من أجل الحد من كمية النقود المعروضة التي تؤدي إلى رفع سعر الفائدة أما في حالة ركود الاقتصاد قد لا تسعى المؤسسات إلى الحصول على مبالغ مالية لتمويلها وينتج عن ذلك انخفاض سعر الفائدة.

- **العوامل المباشرة:** هي مجموعة من العوامل المؤثرة في سعر الفائدة وتتمثل بالآتي:

✓ **السياسة النقدية:** وهي زيادة نمو عرض النقود الذي يؤدي إلى زيادة التضخم وانخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح في حالة زيادة نسبة الطلب على المعروض من النقود ,حيث يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة وتقليل معدل القروض في دائرة الاقتصاد.

✓ **السياسة المالية:** هي زيادة أسعار الفوائد في السوق المالي مما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال له من أجل البحث عن أرباح أعلى ,وتنتج عن ذلك زيادة في عرض المال وتقلل سعر الفائدة المتأثر بقوى الطلب والعرض فتتخلص الأسواق ذات سعر الفائدة المنخفضة من رؤوس الأموال مما يؤدي إلى تراجع المعروض منه وينتج عن ذلك ارتفاع في سعر الفائدة:

✓ **مستوى النشاط الاقتصادي:** هو ارتفاع نشاط الاقتصاد الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على المال فتنتج عنه زيادة في سعر الفائدة وخصوصا مع زيادة التضخم وتوسع عرض النقود والعكس صحيح عند حدوث ركود اقتصادي.[1]

– تأثير سعر الفائدة على الادخار:

قدم كل من McKinnon و Shows مجموعة قواعد نظرية تتمحور حول دور معدل الفائدة على الودائع المصرفية وأثرها على المتغيرات الكلية والاقتصادية وذهبا إلى أن الكبح المالي له ثلاثة أسباب اقتصادية (تمويل المشروعات ,التنمية وعجز الموازنة العامة للدولة ,أوضاع أسواق التمويل في الدول النامية؛ تأثير التوجه النظري السائد) باستخدام أسقف أسعار الفائدة أو أي أداة أخرى من شأنها أن تفتت السوق

[1])مجله جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ,الدكتور عبد الهادي الرفاعي، فرح عكو، سعر الفائدة في مبيعات شهادات الاستثمار واستردادها في مصرف التسليف الشعبي، العدد 6 ، المجلد 36 ، 2014 ، ص 176- 177

المالية المحلية وتؤثر عكسيا على نوعية وكمية تراكم رأس المال الحقيقي وفي ظل كبح المال تتدهور معدلات تدفق الأرصدة المتاحة للإقراض من خلال القطاع المصرفي الرسمي مما يدفع إلى الاعتماد على التمويل الذاتي لمشروعات ضعيفة العائد أو اللجوء إلى السوق الأجنبية في ظل تدني قدرة القطاع المالي المكبوح على القيام بعملية الوساطة والقيود المفروضة على معدلات سعر الصرف.

وقام كل من McKinnon و Shows ببناء نموذج الأداة الرئيسية في معدل الفائدة الحقيقي على الودائع حيث تقوم الدولة في ظل سياسات الكبح المالي بتحديد هذا المعدل عند مستوى أدنى من مستواه التوازني وفقا للاعتبارات التنفسية ولقد تطور هذا النموذج على يد الكثير من الاقتصاديين وتوصل إلى ضرورة التحرير المالي لأنه سوف يعمل على رفع معدلات الادخار و الاستثمار والنمو الاقتصادي وحتى تتحقق هذه الأهداف لابد من توفير متطلبات التحرير المالي.[1]

– ثانيا:التضخم:

1. تعريف التضخم:

هناك عدة تعاريف للتضخم لكن بشكل عام يعرف بكونه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاع مستمرا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين، بناءَ على ما سبق فظاهرة التضخم تتضمن فعليا ما يلي:

– أن يكون ارتفاع الأسعار مستمرا وليس مؤقتا.

– أن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع والخدمات التي تهم عموما المواطنين.

يؤثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوه الشرائية المستهلكين لأنه يعني أساس الانخفاض القوى الشرائية للعملة المحلية أي انخفاض كميه السلع والخدمات التي يمكن لوحده واحده من النقود شرائها في فتره زمنيه محدده مقارنه بالفترات السابقة ويؤدي كذلك إلى انخفاض قيمه العملة المحلية مقابل العملات الدولية الرئيسية

كما يؤثر أيضا على قرارات الاستثمار لان الارتفاع الكبير في معدل التضخم يعني ارتفاع مستوى التكاليف التي سيتحملها المستثمر بالتالي انخفاض مبيعاته المؤقتة

[1]) د. عبد اللطيف مصيطفى، ا.د. محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية، بيروت – لبنان ,2015 ،ص 131.

تحكي ظاهره التضخم بشكل عام اختلالا أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد بما قد يعكس ارتفاع مستوى النقود أي عرض النقد في المجتمع مقارنة بالمستوى المعروض من السلع والخدمات[1]

أنواع التضخم

- **التضخم الجامح:**

وهو حالة اقتصادية تدمر فيها القوى الشرائية للوحدة النقدية وتزداد سرعة دوران النقود وتعطل وظيفة النقود كمخزن للقيمة وتستخدم كوسيلة للتبادل فقط ذلك لان النقود لم يعد لها قيمه تقريبا وينشا التضخم الجامح كحاله خاصة شديدة التطرف عندما تؤدي الزيادة العادية في الطلب الفعال وخاصة في مرحله الإنعاش أو في المراحل الانتقالية من النظام الاقتصادي إلى نظام آخر مثل ما يحدث في فترات الحرب وما يعقبها كما هو الحال في أغلب دول أوروبا.

- **التضخم المكبوت:**

وهو عبارة عن حالة يظل فيها المستوى العام للأسعار منخفضا بوسيلة أو بأخرى لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي ويمكن أن يسبب ارتفاع انفجاري في الأسعار في المرحلة اللاحقة ويظهر هذا التضخم في البلدان ذات الاقتصاد المنحط والتي تهيمن فيها الدولة على الاقتصاد ويحدث هذا التضخم في حالة زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وخاصة عندما تصدر الدولة نقودا و تضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو الذهب أو من العملات الأجنبية والمنطقي في هذه الحالة ارتفاع الأسعار لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد تلجا إلى التحديد الإجباري لأسعار السلع والخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حالة تفاعل العرض والطلب بشكل حر ودون تدخل من الدولة، ولمواجهة زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص استهلاكية أي مخصصات لكل فرد من السلع والخدمات وهذا ما يسمى بالتضخم المكبوت[2].

[1]) رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه أثاره وسبل معالجته، صندوق النقد العربي 2011،، ص 5 ص 6.

[2]) صبيحة برزان العبيدي، أثر التضخم على حسابات الودائع: دراسة حالة مصرف الرافدين، فرع ذي قار المعهد التقني، الناصرية، قسم المحاسبة 2004 ، ص 03.

- **التضخم الحقيقي:**

هو أحد أهم أنواع التضخم لأنه يشرح الحالة العامة للتضخم التي تواجه الاقتصاديات في سياق تطورها وعادة ما يكون في الدول المتقدمة التي تتمتع بجهاز إنتاجي أو الدول النامية التي تجاوزت مرحلة التخلف ومن ثم يمكن تعريف هذا التضخم بأنه الزيادة في الطلب الكلي لا يرافقها زيادة في العرض الكلي نظرا لوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل الأمر الذي يسبب ارتفاع في المستوى العام للأسعار

- **التضخم المستورد:**

هذا النوع لا يحصل داخل الدولة وإنما يتم إدخاله من دولة أجنبية عبر السلع والخدمات، فهو استيراد سلع وخدمات مرتفعة الثمن تدخل في تصنيع السلع المحلية مما يؤثر على التكلفة المحلية، فترتفع الأسعار بغض النظر عن العرض والطلب[1]

– تأثير التضخم على الادخار:

يؤثر التضخم بشكل عام على عدة عوامل من بينها الادخار، الاستثمار والاستهلاك، يضعف التضخم رغبة الأفراد في الادخار ومن ثم تخفيض معدل الاستثمار وتخفيض معدل النمو الاقتصادي وذلك لأن سعر الفائدة الحقيقي قد ينخفض إلى معدلات سلبية عند طرح معدل التضخم من سعر الفائدة الاسمية السائد في السوق وهو الأمر الذي يؤدي إلى إحجام المدخرين وتخفيض الأموال القابلة للإقراض، تخفيض قيمة العملة المحلية وإضعاف الحافز على الادخار بسبب تآكل القوى الشرائية للنقود، تخفيض الإنتاج وعدم التشجيع على رفع الكفاءة الإنتاجية وتشجيع أعمال المضاربة، فقد يدفع التضخم المستثمرين على اتخاذ القرارات الغير صحيحة بشأن توقعات العائد على الإستثمار أو المبالغة في كفاية الحد لرأس المال كما يسبب التضخم تدهور الحالة الاقتصادية ذلك لأنه يشوه الهياكل الاستثمارية بجعل بعض القطاعات غير المنتجة أحيانا أكثر ربحية.

هبوط المستوى المعيشي للشعب وذلك ببساطه لان الأفراد سوف يطالبون بمبالغ نقدية أكبر لشراء الكميات نفسها من السلع والخدمات التي يحتاجونها إلى شرائها في المستقبل[2].

[1]) أثار التضخم د علي كنعان، النقود و الصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان 2012 ، ص 298-301

[2]- د متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، 2010 ،ص 223 ص 224.

– ثالثا: سعر الصرف:

1. تعريف سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عمله معينه للحصول على وحدة من عملة أخرى ,كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية.

أما الاقتصادي حمدي عبد العظيم يعتبر أن النقد الأجنبي هو بمثابة سلعة كغيرها من السلع التي يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات ويعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية.

وعليه فإن سعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلاتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية.[1]

2. العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

- **المعدلات النسبية للتضخم:**

التغيير في معدلات النسبية للتضخم يمكن أن يؤثر في النشاط التجاري العالمي الذي يؤثر في الطلب على العملات وعرض تلك العملات وبالتالي يؤثر في أسعار الصرف.[2]

- **أثر الدخل الحقيقي:**

بافتراض ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة الدخل الحقيقي في الاقتصاد على مستوى الأفراد وعلى مستوى الاقتصاد القومي يجعل الأفراد قادرين على الإنفاق بشكل كبير على الواردات ,مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من السلع والخدمات ,وبالتالي زيادة الطلب على العملات الأجنبية لسداد قيمة الواردات ,وينتج عن ذلك أن القيمة التبادلية للعملة أي القوة الشرائية للعملة المحلية تنخفض نسبة إلى العملات الأجنبية أي أن سعر الصرف يرتفع.[3]

[1]– مراحل البشير ,مذكرة الحصول على شهادة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي: تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري، المقارنة النقدية للفرانكيل كنموذج(1994-2010)، 2016، ص11.

[2]– د. عدنان تايه نعيمي ، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2012، ص159.

[3]– أ.د محمد إبراهيم عبد الرحيم ، أساسيات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 243.

- **التغيير في معدلات الفائدة المحلية:** تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية، التي تؤثر بدورها في العرض والطلب على العملات الأجنبية، وبالتالي تأثيرها على أسعار الصرف حيث ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين ,فالزيادة في معدلات بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع لقيمة العملات المحلية في سعر الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح.

الارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفظ للمستثمرين المحليين في الأجل القصير استرداد عملتهم بعملات لتلك البلدان ,وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.[1]

- **مستويات الأسعار النسبية:** حيث أن ارتفاع مستوى سعر الصرف المحلي نسبة إلى مستوى السعر الأجنبي على المدى الطويل يسبب انخفاض سعر الصرف، بالمقابل فإن انخفاض مستوى السعر المحلي نسبة إلى السعر الأجنبي يسبب ارتفاع العملة.[2]
- **التدخلات الحكومية:** تتدخل الحكومة عن طريق البنك المركزي لتدخله في السوق بيعا وشراء حسب ما يوافق سياسة المالية والاقتصادية.[3]

3.تأثير سعر الصرف في الادخار:

يظهر أثر سعر الصرف في الادخار من خلال التضخم ،ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية ,وبالتالي تآكل القدرة الشرائية ,وبالتالي زيادة الميل للاستهلاك على حساب الادخار ويمكن للسلطات النقدية أن ترفع سعر صرف العملة المحلية من خلال رفع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية مقابل الودائع بالعملة الأجنبية ما سيشجع الطلب على العملة المحلية بهدف الادخار.

---

[1]- ضحى سلمى ،أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها: دراسة حالة الجزائر ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ،تخصص التجارة الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة2018-2019,ص 44.

[2]- رامي بديع حبيب ،دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا، رسالة مقدمه لنيل درجه ماجستير في قسم الاقتصاد المالي والنقدي، جامعه دمشق، 2014 -،2015 ص 15.

[3]- رقال يمينه، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010-2011 ص11.

وبالتالي فإن ثبات السياسات الاقتصادية وتفادي معدلات التضخم مرتفعة والمحافظة على معدلات مستقرة لسعر الصرف جميعها يؤدي إلى ثبات المدخرات وزيادتها.[1]

– المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في الودائع على مستوى الاقتصاد الوطني:

– مستوى النشاط الاقتصادي:

إن مستوى هذا النشاط سواء كان محليا أو دوليا يؤثر على حجم الودائع فعادة تزيد بشكل واضح خلال فترات الرخاء عن فترات الركود .

– الفعاليات الحكومية:

أثبتت بعض الدراسات أن حجم الإصدار النقدي من العوامل المؤثرة في الودائع ، فزيادة الإنفاق الحكومي في مجال المشروعات العامة مثلا يتحول إلى دخول الكثير من الفئات المستفيدة التي تتحول بدورها إلى البنوك، أو بمعنى آخر قد يترتب على الإنفاق تأثير في زيادة الرواج أو الكساد وبالتالي يؤثر في حجم ونوعية الودائع في البنوك.

1.مدى وجود الوعي البنكي :

فارتفاع مستوى هذا الوعي من شأنه أن يؤثر إيجابا على حجم ونوعية الودائع.

2. **نسبة الاحتياطي والسيولة:** حيث أن ارتفاع هذه النسبة والتي يلزم البنك المركزي البنوك بإيداعها لديه من شأنه أن يؤدي إلى تقليل حجم الودائع الجديدة في البنك.[2]

[1] – إلياس ندور ,العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سوريا ,رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ,جامعه دمشق ,2018 ,ص57

[2] – مجلة البديل الاقتصادي، غربي ياسين سي لاخضر، دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية لدى البنوك التجارية الجزائرية: دراسة استطلاعية لعينة من إطارات البنوك العمومية الجزائرية، جامعة الجلفة، العدد الخامس، ص 139 .

– خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق نجد أن الوديعة هي عقد بين المودع و وبين البنك حيث يلتزم البنك بحفظ وديعة العميل وإرجاعها بما اتفق عليه

اختلفت الآراء بشأن الوديعة هل هي قرض أم وديعة شاذة ،ولكن لم تختلف حول أهميتها البالغة على مستوى البنك والوطن ككل كما قسمت الودائع إلى ثلاث أقسام رئيسية حسب النشاط وحسب الملكية وحسب الأجل ولأهمية الوديعة تسعى البنوك إلى جذبها وزيادتها من خلال انتهاج استراتيجيتين المتمثلتين في المنافسة السعرية والمنافسة غير السعرية.

الفصل الثاني

دراسة حالة البنك

الوطني الجزائري

– تمهيد:

بعد عرض مختلف المفاهيم الأدبية والدراسات السابقة ذات السلع بموضوع الدراسة في الجانب النظري من خلال الفصل الأول بغرض إجراء الدراسة التطبيقية سنحاول في هذا الفصل تعريف الدراسة من خلال الاستبيان وكذلك سنتطرق الى تقديم البنك الوطني الجزائري الذي قمنا بدراسة العينة فيه

– المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.

– المبحث الثاني: عرض النتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

– المبحث الأول:تقديم البنك الوطني الجزائري:

المطلب الأول:النشأة:

1966: أول بنك تجاري وطني ، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

1982 : إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" مهمته الأولى و الأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

1988 : القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم و مهام البنك الوطني الجزائري منها:

1-خروج الخزينة من التداولات المالية و عدم تمركز توزيع الموارد من قبلها

2-حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك

3-حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات

1990 : القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي .

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن.

1995: البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

2009: في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 14 مليار دينار جزائري إلى 600 41 مليار دينار جزائري.

2018 : في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 41 مليار دينار جزائري إلى 000 150 مليار دينار جزائري.

– المطلب الثاني:تعريف البنك:

البنك الوطني الجزائري، تأسّس في 13يونيو1966، يقوم بكل نشاطات مصرف الإيداع لا سيما أنّه يؤمّن الخدمة المالية للتجمّعات المهنية للمؤسسات. يعالج كلّ العمليات المصرفية، للصّرف والقرض في إطار التّشريع وتنظيم المصارف[1].

– بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري:

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف **A** نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم ، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم نشائها مباشرة عقب إنشائها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الإستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف غلى أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الإنتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 23 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:

توزيع موظفي وكالة تيارت:

Derecteur dàgence	**01**	**المدير**
Derecteur adjoint	**02**	**المدير المساعد**
Chef service	**02**	**رؤساء المصلحة**
Chef de section	**02**	**رؤساء الأقسام**
Charge détude	**07**	**مكلفون بالدراسة**
Charger de clientèle	**02**	**مكلفون بالزبائن**
Caissier	**02**	**أمناء الصندوق**
Guichier	**02**	**موظفي الشباك**
Femme de ménege	**01**	**عاملة النظافة**
total	**21**	**المجموع**

[1]– الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

المطلب الثالث: الهيكل التنيظمي للبنك: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري.

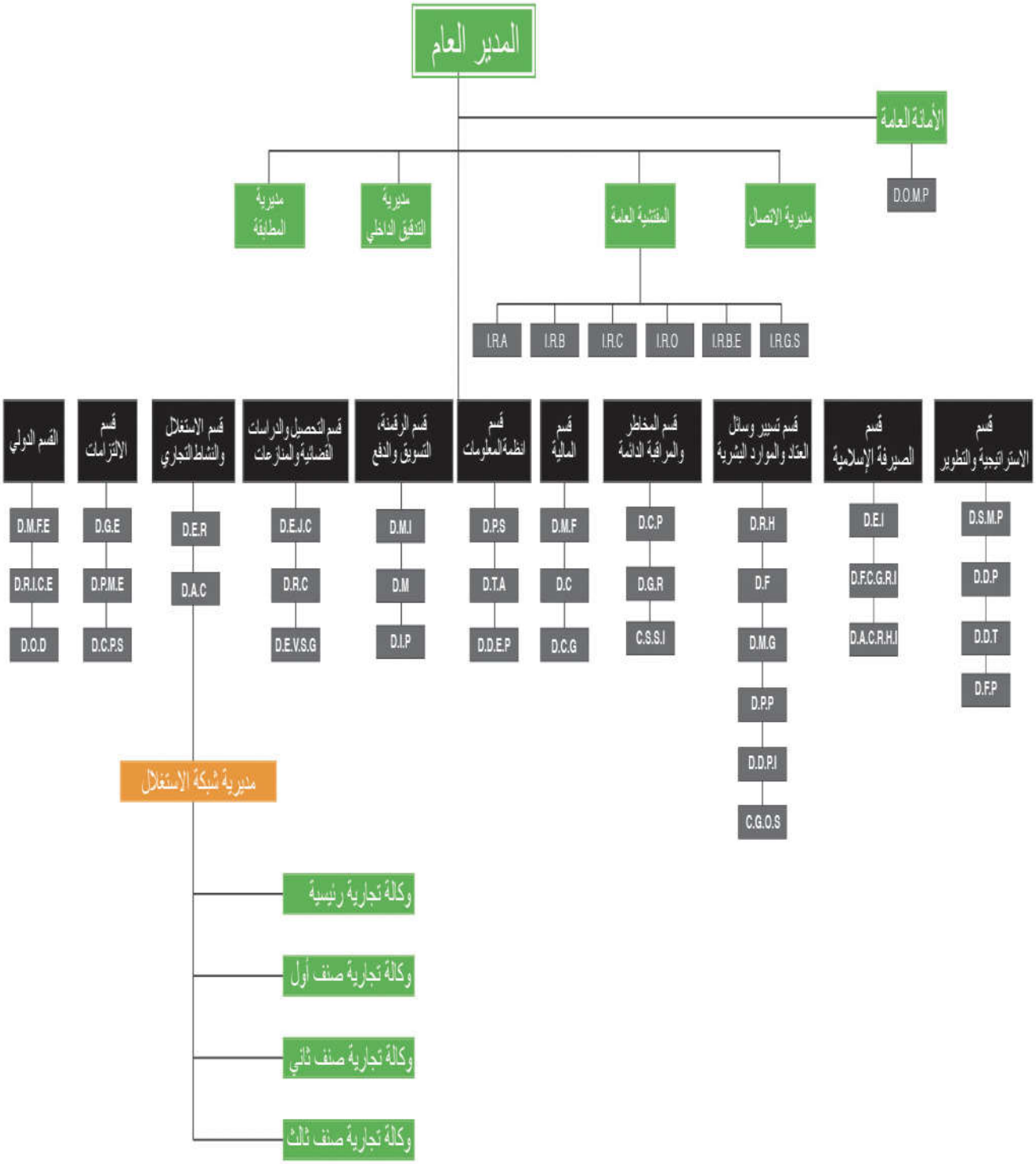

www.bna.dz

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

المطلب الأول: وصف الدراسة

1-منهجية الدراسة :

من اجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الحصول على البيانات الآلية اللازمة للدراسة من خلال الاستبانات ومن ثم قمنا بتفريغ البيانات اللازمة وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي spss.

2-مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من موظفي البنك الوطني الجزائري، وقد بلغ عددهم 40 موظفا .

3 – عينة الدراسة :

تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة حجمها 40 موظفا، وقد تم توزيع الاستبانة عليها .

4-خصائص العينة:

الجداول التالية تبين خصائص عينة الدراسة كالاتي:

5-أداة الدراسة:

تم تصميم الاستبانة خصيصا لجمع البيانات الأولية وقد احتوت هذه الإستبانة على:

– القسم الأول:

يحتوي على معلومات حول الموظف الذي يمثل عينة الدراسة.

– القسم الثاني: تكون من 09 مجالات كالآتي:

✓ **المجال الأول:**

يبين السمات المادية و الشخصي للبنك. واحتوى هذا المجال على 03 فقرات.

✓ **المجال الثاني:**

يبين العلاقة بين حجم الخدمات التي يقدمها البنك وبين حجم الودائع فيه، واحتوى على 09 فقرات.

✓ **المجال الثالث:**

يبين العلاقة بين قوة المركز المالي للبنك و بين حجم الودائع المصرفية، واحتوى على 10 فقرات.

✓ **المجال الرابع:**

يبين العلاقة مستوى النشاط الوطني و بين حجم الودائع، وقد احتوى على فقرتين.

✓**المجال الخامس:**

يبين العلاقة بين عراقة المصرف و حجم الودائع واحتوى على فقرتين.

✓**المجال السادس:**

يبين العلاقة بين العلاقة بين انتشار العادة الصرفية و حجم الودائع واحتوى على 03 فقرات.

✓**المجال السابع:**

يبين العلاقة بين الاستقرار السياسي و الاقتصادي و حجم الودائع، واحتوى على 03فقرات.

✓**المجال الثامن:**

يبين العلاقة بين رفع معدلات الفائدة و بين حجم الودائع، واحتوى على فقرتين.

✓**المجال التاسع:**

يبين العلاقة بين مستوى النشاط الإقتصادي وحجم الودائع واحتوى على 03 فقرات

وقد كانت بدائل الإجابات لكل فقرة و فق الآتي:

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**

-المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة

يعتبر الصدق والثبات أداة الدراسة من أهم الموضوعات التي تهم الباحثين من حيث تأثيرها البالغ في أهمية نتائج البحث وقدرته على تعميم النتائج، وترتبط المصداقية والثبات بالأدوات المستخدمة في البحث ومدى قدرتها على قياس المراد قياسه ومدى دقة القراءات المأخوذة من تلك الأدوات [1]

أولا: حساب صدق الإستبيان

وقمنا بالتأكد من صدق عبارات الإستبيان من خلال صدق الإتساق البنائي حيث نهدف من خلال الصدق البنائي إلى قياس مدى تحقق الدلالة الاحصائية للعلاقة الارتباطية بين الدرجة الكلية لكل بعد مع الدرجة الكلية لمحوره الذي ينتمي إليه (أي مدى قدرة المتغير الفرعي بعباراته على قياس وتمثيل المتغير

[1]- مصطفى طويطي:التحليل الإحصائي لبيانات الإستبيان- تطبيقات عملية على برنامج exel- ،دار النشر الجامعي، تلمسان، الجزائر، 2018،ص 141.

الرئيسي) وأيضا لقياس مدى تحقق الدلال الاحصائية بالعلاقة الارتباطية بين الدرجة الكلية لكل محور مع الدرجة الكلية لعبارات الاستبيان. وإحصائيا نعبر عن صدق الاتساق البنائي من خلال حساب معامل الارتباط وهذا الاخير محصور بين (-1) و (+1)، وعليه يتعين علينا تفحص الدلالة الاحصائية لمعامل الارتباط وهذا من خلال مقارنة القيمة الإحتمالة (sig) المصاحبة لكل معامل ارتباط مع مستوى الدلالة0.05 وفق القاعدة التالية:

- إذا كانت قيمة (sig) أقل من مستوى الدلالة : 0.05 فإن معامل الارتباط بيرسون ذا دلالة إحصائية اي توجد علاقة بين البعد والدرجة الكلية لمحوره، أي بعبارة أخرى أن البعد صادق متسق لما وضع لقياسه. ومنه تحقق شرط الصدق.
- وغير ذالك (أي عدم تحقق الصدق) فإنه يتم النظر في فحص العبارات المؤثرة على صدق الاستبيان ويتم بعد ذالك حذفها من الاستبيان حتى نصل بعبارات تحقق خاصية صدق الاستبيان ومحاوره والجدول التالي يبين نتائج حساب صدق الاتساق البنائي للعبارات ومحاور الاستبيان كما يلي:

-جدول رقم(1) يبين صدق الاتساق البنائي للعبارات ومحاور الاستبيان:

	أبعاد ومحاور الإستبيان	الإرتباط مع الدرجة الكلية للمحاور		
		معامل الارتباط بيرسون	القيمة الإحتمالية sig	النتيجة
(الصدق البنائي للأبعاد) أي مدى جودة العلاقة الإرتباطية بين البعد مع محوره				
01	السمات المادية والشخصية للبنك	0.51**	0.001	دال
02	حجم الخدمات التي يقدمها البنك	0.67**	0.001	دال
03	المركز المالي للبنك	0.79**	0.001	دال
04	النشاط الإقتصادي	0.45**	0.001	دال
05	عراقة المصرف	0.39*	0.013	دال
06	العادة المصرفية	0.48**	0.001	دال
07	الإستقرار السياسي	0.19	0.060	غير دال
08	رفع معدلات الفائدة	0.48**	0.001	دال
09	مستوى الإقتصاد الوطني	0.39*	0.013	دال

قاعدة: إذا كانت قيمة الإحتمالية الخطأ(**sig. Or p-value**) أقل أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فإنه يوجد إرتباط معنوي (دال إحصائيا). بين العبارة والدرجة الكلية للمحور

دال:أي يوجد إرتباط بين البعد واجمالي عبارات محاور الإستبيان أي أن هناك إتساق بنائي بين البعد والمحور ككل

** تدل في برنامج spss على وجود دلالة إحصائية وعدم وجود الدلالة الإحصائية

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.v21

(**sig** القيمة الاحتمالية) لكل معامل إرتباط لدى كل بعد هي أقل من مستوى الدلالة 0.05، فمثلا نجد قيمة معامل الارتباط لدى (البعد الأول: السمات المادية والشخصية للبنك) بلغت R=0.51** وأن القيمة الاحتمالية (sig)(0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ومنه فإن معامل الارتباط بيرسون ذا دلالة احصائية، وبعبارة أخرى البعد صادق متسق لما وضع لقياسه. وقيمة معامل الارتباط لدى (البعد الثاني: حجم الخدمات التي يقدمها البنك) بلغت R=0.67** وأن القيمة الاحتمالية (sig)(0.001)

وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ومنه فإن معامل الارتباط بيرسون ذا دلالة احصائية، وبعبارة أخرى البعد صادق متسق لما وضع لقياسه، وقيمة معامل الارتباط لدى (البعد الثالث: المركز المالي للبنك) بلغت R=0.79** وأن القيمة الاحتمالية (sig)(0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ومنه فإن معامل الارتباط بيرسون ذا دلالة احصائية، وبعبارة أخرى البعد صادق متسق لما وضع لقياسه، وقيمة معامل الارتباط لدى(البعد الرابع: النشاط الاقتصادي) بلغت R=0.45** وأن القيمة الاحتمالية (sig)(0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ومنه فإن معامل الارتباط بيرسون ذا دلالة احصائية، وبعبارة أخرى البعد صادق متسق لما وضع لقياسه، وقيمة معامل الارتباط لدى(البعد الخامس: عراقة المصرف) بلغت R=0.39* وأن القيمة الاحتمالية (sig)(0.013) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ومنه فإن معامل الارتباط بيرسون ذا دلالة احصائية، وبعبارة أخرى البعد صادق متسق لما وضع لقياسه، وقيمة معامل الارتباط لدى (البعد السادس: العادة المصرفية) بلغت R=0.48** وأن القيمة الاحتمالية (sig)(0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ومنه فإن معامل الارتباط بيرسون ذا دلالة احصائية، وبعبارة أخرى البعد صادق متسق لما وضع لقياسه، وقيمة معامل الارتباط لدى(البعد السابع: الاستقرار السياسي) لم تكن دالة لا معا البعد ولا مع الدرجة الكلية إذ بلغت قيمة معامل الإرتباط فيه R=0.19 وان القيمة الاحتمالية (sig)(0.060) وبالتالي يتم حذفها من الأداة في الدراسة الأساسية، وقيمة معامل الارتباط لدى (البعد الثامن: رفع معدلات الفائدة) بلغت R=0.48** وأن القيمة الاحتمالية (sig)(0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ومنه فإن معامل الارتباط بيرسون ذا دلالة احصائية، وبعبارة أخرى البعد صادق متسق لما وضع لقياسه، وقيمة معامل الارتباط لدى (البعد التاسع: مستوى الاقتصاد الوطني) بلغت R=0.39* وأن القيمة الاحتمالية (sig)(0.013) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ومنه فإن معامل الارتباط بيرسون ذا دلالة احصائية، وبعبارة أخرى البعد صادق متسق لما وضع لقياسه.

وعليه يمكننا القول أن كل العبارات صادقة لما وضعت لقياسه أي أن الاستبيان على درجة عالية من الصدق ومن ثم يمكننا الاعتماد على عباراته في التحليل الاحصائي لبيانات المستجوبين وإختبار فرضيات الدراسة.

ثانيا: حساب ثبات الاستبيان

ثبات الاستبيان: يعرف على أنه يعطي نفس النتائج إذا ما اعيد توزيعه مرات عدة على نفس العينة وفي نفس الظروف. أي أن الثبات يعني أن يكون الاستبيان قادرا على أن يحقق دائما النتائج نفسها في حالة تطبيقه مرتين أو أكثر.

وهناك عدة طرق لقياس ثبات عبارات ومضمون ومحتوى الاستبيان منها طريقة الفاكرومباخ حيث تتفق معظم الدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية وكذا الاقتصادية على أن تكون قيم ثبات مجموعة من العبارات أكبر من العتبة(0.6) .

وفي دراستنا تم التحقق من ثبات عبارات إستبيان الدراسة، من خلال إستخدام طريقة معامل ألفاكرومباخ، حيث يعتبر مؤشر لقياس ثبات الإستبيان وهو أكثر إستخداما من طرف الباحثين في الدراسات البحثية، حيث يقيس درجة ثبات مجموعة من عبارات الإستبيان، بمعنى نسبة الحصول على نفس النتائج أو الإستنتاجات فيما لو أعيد تطبيق نفس الأداة وفق ظروف مماثلة.

جدول رقم (2) يبين قيمة معامل ألفاكروميخ للإستبيان

الأبعاد	معامل الفاكروميخ	عدد العبارات	النتيجة
السمات المادية	0.72	03	ثابت
حجم الخدمات	0.72	03	ثابت
المركز المالي	0.71	09	ثابت
النشاط الإقتصادي	0.59	10	ثابت
عراقة المصرف	0.81	02	ثابت
الأداة المصرفية	0.79	02	ثابت
الإستقرار السياسي	0.72	03	ثابت
معدل الفائدة	0.70	03	ثابت
مستوى الإقتصاد الوطني	0.89	02	ثابت
ثبات جميع عبارات الإستبيان	0.73	37	ثابت
القاعدة العامة: المعمول بها في الدراسات السابقة هي أنه إذا كان قيمة معامل الثبات أكبر من 0.6 أن أداة الدراسة تتميز بالثبات في النتائج فيما لو أعيد توزيعها لأكثر من مرة في نفس الظروف.			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.v21

يعرض الجدول أعلاه نتائج حساب قيم (قيم الفاكروميخ) لكل مجموعة من عبارات الإستبيان، أي لكل محاوره وهذا من أجل معرفة مدى تمتع عبارات كل محور بدرجة الثبات في النتائج فيما لو أعيد توزيع الإستبيان مرة ثانية خلال فترات زمنية مختلفة، وعليه فإننا نتفحص قيمة معامل الفاكروميخ، إذا دلت النتائج المعروضة في الجدول أعلاه على أن قيم معامل الفاكروميخ جيدة ومقبولة إحصائيا. فبالنسبة للبعد الأول بلغت قيمة معامل الثبات 0.72 والذي يضم 03 فقرات، أما بالنسبة للبعد الثاني بلغت قيمة معامل الثبات 0.72 والذي يضم 09 فقرات، أما بالنسبة للبعد الثالث بلغت قيمة معامل الثبات 0.71 والذي يضم 10 فقرات، أما بالنسبة للبعد الرابع بلغت قيمة معامل الثبات 0.59 والذي يضم فقرتين، أما بالنسبة للبعد الخامس بلغت قيمة معامل الثبات 0.81 والذي يضم فقرتين، أما بالنسبة للبعد السادس بلغت قيمة معامل الثبات 0.79 والذي يضم 03 فقرات، أما بالنسبة للبعد السابع بلغت قيمة معامل الثبات 0.72 والذي يضم 03 فقرات، أما بالنسبة للبعد الثامن بلغت قيمة معامل الثبات 0.70 والذي

يضم فقرتين، أما بالنسبة للبعد التاسع بلغت قيمة معامل الثبات 0.89 والذي يضم 03 فقرات، أما بالنسبة لثبات جميع عبارات الإستبان بلغت قيمة معامل الثبات 0.73 والذي يضم 37 فقرة.

-خلاصة:

من نتائج حساب قيم مؤشرات الصدق والثبات للإستبيان نكون قد تأكدنا من صدق أداة الدراسة وثباتها، مما يجعلنا على ثقة بصحة الإستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على إشكالية الدراسة وإختبار فرضياتها.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي للبيانات الشخصية:

الجدول رقم (3) يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر:

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
30- 35 سنة	28	%70
35- 40 سنة	08	%20
أكثر من 40 سنة	04	%10
المجموع	40	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم() أن أكبر فئة عمرية تمثلت في تمثلت في الفئة من 30-35 بنسبة 70%، وتلتها الفئة الثانية من 35-40 بنسبة 20%، وفي الأخير حلت الفئة العمرية أكثر من 40 سنة بنسبة 10% .

الجدول رقم (4) يمثل توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	31	%77.5
أنثى	09	%22.5
المجموع	40	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم(02) أن النسبة الأكبر تمثلت في الذكور حيث قدرت بنسبة 77.5%، أما الإناث فمثلت نسبة 22.5% .

-الجدول رقم (5) يمثل توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	15	%37,5
ماستر	7	%17,5
ماجيستير	13	%32,5
دكتوراه	5	%12,5
المجموع	40	%100

يبين الجدول رقم (2) أن 37,5 %من عينة الدراسة متحصلون على ليسانس و17,5%حاصلون على شهادة ماستر، و 32,5%حاصلون على شهادة ماجيستير, و 12,5 حاصلون على شهادة دكتوراه.

- الجدول رقم (06) يمثل توزيع العينة حسب الخبرة العملية:

الخبرة العلمية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	9	%22,5
من 5 إلى 10 سنوات	17	%42,5
أكثر من 10 سنوات	14	%35
المجموع	40	%100

الجدول يبين أن 22،5% من العينة خبرتهم أقل من 5 سنوات، و 42،5%من العينة خبرتهم تتراوح من 5 إلى 10 سنوات، و 35%خبرتهم أكثر من 10 سنوات.

المطلب الرابع: تحليل الفرضيات

الفرضيات:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السمات المادية و الشخصية للبنك وبين حجم الودائع المصرفية.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم و جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك و بين حجم الودائع.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية قوة المركز المالي للمصرف و بين حجم الودائع.

4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى النشاط الاقتصادي وبين حجم الودائع.

5- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدة المصرفية و بين حجم الودائع.

6- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار السياسي و بين حجم الودائع.

7- لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفعاليات الحكومية وبين حجم الودائع.

تحليل الفرضيات:

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السمات المادية و الشخصية للبنك وبين حجم الودائع المصرفية.

تم إجراء تحويل لبيانات الدراسة إلى قيم معيارية (standardized)لنتمكن من إجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة للفرضيات وذلك لمؤشرات السمات المادية والشخصية للبنك مع قيم حجم البدائل المصرفية خلال سنوات الدراسة للمصارف (عينة الدراسة)، وتم تطبيق الإنحدار الخطي لتغيرات تقييم السمات المادية والشخصية وتغيرات حجم الودائع.

جدول رقم (07) **يبين المؤشرات الإحصائية لعلاقة السمات المادية للمصرف وحجم الودائع:**

Sig.	F	R square	R	Model
0.001	13.123	0.262	0.512	1
a.predictors:(constant) السمات المادية				

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الإستبيان ومخرجات برنامج spss.v21

لدينا مؤشر معامل الإرتباط R قيمته 0.512 وسط ولدينا مقياس معامل التفسير (التحديد) الذي قيمته 0.262 وبالتالي فإن المتغير المستقل (السمات المادية والشخصية للمصرف) في هذا النموذج له تأثير 0.262 على المتغير التابع(حجم الودائع المصرفية) مما يعني أن المتغير المستقل إستطاع أن يفسر 0.262 من المتغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع المصرفية) وهذا التأثير إيجابي الإتجاه والباقي يعزى إلى عوامل أخرى، ويبين الجدول القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية ونقبل الفرضية البديلة بوجود أثر دال إحصائيا للسمات الشخصية للمصرف في حجم الودائع المصرفية وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السمات المادية وحجم الودائع المصرفية إذ إن الأفراد يتأثرون بموقع البنك وطريقة تعامله إذ أنه من المنطقي أن يتم التوجه إلى البنوك ذات الموقع القريب من السكن أو العمل وذات السمعة الحسنة .

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الخدمات التي يقدمها البنك وبين حجم الودائع المصرفية.

تم إجراء تحويل لبيانات الدراسة إلى قيم معيارية (standardized)لنتمكن من إجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة للفرضيات وذلك لمؤشرات حجم الخدمات البنكية مع قيم حجم البدائل المصرفية خلال سنوات الدراسة للمصارف (عينة الدراسة)، وتم تطبيق الإنحدار الخطي لتغيرات تقييم حجم الخدمات البنكية وتغيرات حجم الودائع.

جدول رقم (08) **يبين المؤشرات الإحصائية لعلاقة حجم الخدمات وحجم الودائع:**

Sig.	F	R square	R	Model
0.000	31.326	0.458	0.677	1
a.predictors:(constant) حجم الخدمات				

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الإستبيان ومخرجات برنامج spss.v21

لدينا مؤشر معامل الإرتباط R قيمته 0.677 وسط ولدينا مقياس معامل التفسير (التحديد) الذي قيمته 0.458 وبالتالي فإن المتغير المستقل (حجم الخدمات المصرفية) في هذا النموذج له تأثير 0.458 على المتغير التابع(حجم الودائع المصرفية) مما يعني أن المتغير المستقل إستطاع أن يفسر 0.458 من المتغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع المصرفية) وهذا التأثير إيجابي الإتجاه والباقي يعزى إلى عوامل أخرى، ويبين الجدول القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية ونقبل الفرضية البديلة بوجود أثر دال إحصائيا لحجم الخدمات التي يقدمهاالبنك في حجم الودائع المصرفية وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الخدات البنكية وحجم الودائع المصرفية.

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المركز المالي وبين حجم الودائع المصرفية.

تم إجراء تحويل لبيانات الدراسة إلى قيم معيارية (standardized)لنتمكن من إجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة للفرضيات وذلك لمؤشرات المركز المالي مع قيم حجم البدائل المصرفية خلال سنوات الدراسة للمصارف (عينة الدراسة)، وتم تطبيق الإنحدار الخطي لتغيرات تقييم مؤشر المركز المالي وتغيرات حجم الودائع.

جدول رقم (09) **يبين المؤشرات الإحصائية لعلاقة المركز المالي وحجم الودائع:**

Sig.	F	R square	R	Model
0.000	64.709	0.636	0.798	1
a.predictors:(constant) المركز المالي				

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الإستبيان ومخرجات برنامج spss.v21

لدينا مؤشر معامل الإرتباط R قيمته 0.798 وسط ولدينا مقياس معامل التفسير (التحديد) الذي قيمته 0.636 وبالتالي فإن المتغير المستقل (المركز المالي) في هذا النموذج له تأثير 0.636 على المتغير التابع(حجم الودائع المصرفية) مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر 0.636 من المتغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع المصرفية) وهذا التأثير إيجابي الاتجاه والباقي يعزى إلى عوامل أخرى، ويبين الجدول القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية ونقبل الفرضية البديلة بوجود أثر دال إحصائيا للمركز المالي للمصرف في حجم الودائع المصرفية وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المركز المالي وحجم الودائع المصرفية.

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاط الإقتصادي التي يقدمها البنك وبين حجم الودائع المصرفية.

تم إجراء تحويل لبيانات الدراسة إلى قيم معيارية (standardized)لنتمكن من إجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة للفرضيات وذلك لمؤشرات حجم الخدمات البنكية مع قيم حجم البدائل المصرفية خلال سنوات الدراسة للمصارف (عينة الدراسة)، وتم تطبيق الإنحدار الخطي لتغيرات تقييم النشا الإقتصادي وتغيرات حجم الودائع.

جدول رقم (10) **يبين المؤشرات الإحصائية لعلاقة النشاط الإقتصادي وحجم الودائع:**

Sig.	F	R square	R	Model
0.000	9.544	0.205	0.453	1
a.predictors:(constant) النشاط الإقتصادي				

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الإستبيان ومخرجات برنامج spss.v21

لدينا مؤشر معامل الإرتباط R قيمته 0.453 وسط ولدينا مقياس معامل التفسير (التحديد) الذي قيمته 0.205 وبالتالي فإن المتغير المستقل (النشاط الإقتصادي) في هذا النموذج له تأثير 0.205 على المتغير التابع(حجم الودائع المصرفية) مما يعني أن المتغير المستقل إستطاع أن يفسر 0.205 من المتغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع المصرفية) وهذا التأثير إيجابي الإتجاه والباقي يعزى إلى عوامل أخرى، ويبين الجدول القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية ونقبل الفرضية البديلة بوجود أثر دال إحصائيا للنشاط الإقتصادي في حجم الودائع المصرفية وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاط الإقتصادي وحجم الودائع المصرفية.

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عراقة المصرف وبين حجم الودائع المصرفية.

تم إجراء تحويل لبيانات الدراسة إلى قيم معيارية (standardized)لنتمكن من إجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة للفرضيات وذلك لمؤشرات عراقة المصرف مع قيم حجم البدائل المصرفية خلال سنوات الدراسة للمصارف (عينة الدراسة)، وتم تطبيق الإنحدار الخطي لتغيرات تقييم اعراقة المصرف وتغيرات حجم الودائع.

جدول رقم (11) **يبين المؤشرات الإحصائية لعلاقة عراقة المصرف وحجم الودائع:**

Sig.	F	R square	R	Model
0.000	6.769	0.155	0.393	1
a.predictors:(constant) عراقة المصرف				

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الإستبيان ومخرجات برنامج spss.v21

لدينا مؤشر معامل الإرتباط R قيمته 0.393 وسط ولدينا مقياس معامل التفسير (التحديد) الذي قيمته 0.155 وبالتالي فإن المتغير المستقل (عراقة المصرف) في هذا النموذج له تأثير 0.155 على المتغير التابع(حجم الودائع المصرفية) مما يعني أن المتغير المستقل إستطاع أن يفسر 0.155 من المتغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع المصرفية) وهذا التأثير إيجابي الإتجاه والباقي يعزى إلى عوامل أخرى، ويبين الجدول القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية ونقبل الفرضية البديلة بوجود أثر دال إحصائيا لعراقة المصرف في حجم الودائع المصرفية وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عراقة المصرف وحجم الودائع المصرفية.

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العادة المصرفة التي يقدمها البنك وبين حجم الودائع المصرفية.

تم إجراء تحويل لبيانات الدراسة إلى قيم معيارية (standardized)لنتمكن من إجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة للفرضيات وذلك لمؤشرات العادة المصرفية مع قيم حجم البدائل المصرفية خلال سنوات الدراسة للمصارف (عينة الدراسة)، وتم تطبيق الإنحدار الخطي لتغيرات تقييم العادة المصرفية وتغيرات حجم الودائع.

جدول رقم (12) **يبين المؤشرات الإحصائية لعلاقة العادة المصرف وحجم الودائع:**

Sig.	F	R square	R	Model
0.000	11.460	0.236	0.486	1
a.predictors:(constant) العادة المصرفية				

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الإستبيان ومخرجات برنامج spss.v21

لدينا مؤشر معامل الإرتباط R قيمته 0.486 وسط ولدينا مقياس معامل التفسير (التحديد) الذي قيمته 0.236 وبالتالي فإن المتغير المستقل (السمات المادية والشخصية للمصرف) في هذا النموذج له تأثير 0.236 على المتغير التابع(حجم الودائع المصرفية) مما يعني أن المتغير المستقل إستطاع أن يفسر 0.236 من المتغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع المصرفية) وهذا التأثير إيجابي الإتجاه والباقي يعزى إلى عوامل أخرى، ويبين الجدول القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية ونقبل الفرضية البديلة بوجود أثر دال إحصائيا للسمات الشخصية للمصرف في حجم الودائع المصرفية وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السمات المادية وحجم الودائع المصرفية.

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستقرار السياسي وبين حجم الودائع المصرفية.

تم إجراء تحويل لبيانات الدراسة إلى قيم معيارية (standardized)لنتمكن من إجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة للفرضيات وذلك لمؤشرات الإستقرار السياسي مع قيم حجم البدائل المصرفية خلال سنوات الدراسة للمصارف (عينة الدراسة)، وتم تطبيق الإنحدار الخطي لتغيرات تقييم الإستقرار السياسي وتغيرات حجم الودائع.

جدول رقم (13) **يبين المؤشرات الإحصائية لعلاقة الإستقرار السياسي وحجم الودائع:**

Sig.	F	R square	R	Model
0.000	1.397	0.036	0.191	1
a.predictors:(constant) الإستقرار السياسي				

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الإستبيان ومخرجات برنامج spss.v21

لدينا مؤشر معامل الإرتباط R قيمته 0.191 وسط ولدينا مقياس معامل التفسير (التحديد) الذي قيمته 0.036 وبالتالي فإن المتغير المستقل (الإستقرار السياسي) في هذا النموذج له تأثير 0.036 على المتغير التابع(حجم الودائع المصرفية) مما يعني أن المتغير المستقل إستطاع أن يفسر 0.036 من المتغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع المصرفية) وهذا التأثير إيجابي الإتجاه والباقي يعزى إلى عوامل أخرى، ويبين الجدول القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية ونقبل الفرضية البديلة بوجود أثر دال إحصائيا الإستقرار السياسي في حجم الودائع المصرفية وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستقرار السياسي وحجم الودائع المصرفية.

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رفع معدلات الفائدة وبين حجم الودائع المصرفية.

تم إجراء تحويل لبيانات الدراسة إلى قيم معيارية (standardized)لنتمكن من إجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة للفرضيات وذلك لمؤشرات حجم الخدمات البنكية مع قيم حجم البدائل المصرفية خلال سنوات الدراسة للمصارف (عينة الدراسة)، وتم تطبيق الإنحدار الخطي لتغيرات تقييم رفع معدلات الفائدة وتغيرات حجم الودائع.

جدول رقم (14) يبين المؤشرات الإحصائية لعلاقة رفع معدلات الفائدة وحجم الودائع:

Sig.	F	R square	R	Model
0.000	11.488	0.237	0.487	1
a.predictors:(constant) رفع معدلات الفائدة				

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الإستبيان ومخرجات برنامج spss.v21

لدينا مؤشر معامل الإرتباط R قيمته 0.487 وسط ولدينا مقياس معامل التفسير (التحديد) الذي قيمته 0.237 وبالتالي فإن المتغير المستقل (رفع معدلات الفائدة) في هذا النموذج له تأثير 0.237 على المتغير التابع(حجم الودائع المصرفية) مما يعني أن المتغير المستقل إستطاع أن يفسر 0.237 من المتغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع المصرفية) وهذا التأثير إيجابي الإتجاه والباقي يعزى إلى عوامل أخرى، ويبين الجدول القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية ونقبل الفرضية البديلة بوجود أثر دال إحصائيا رفع معدلات الفائدة في حجم الودائع المصرفية وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رفع معدلات الفائدة وحجم الودائع المصرفية

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الخدمات التي يقدمها البنك وبين حجم الودائع المصرفية.

تم إجراء تحويل لبيانات الدراسة إلى قيم معيارية (standardized)لنتمكن من إجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة للفرضيات وذلك لمؤشرات مستوى النشاط البنكي مع قيم حجم البدائل المصرفية خلال سنوات الدراسة للمصارف (عينة الدراسة)، وتم تطبيق الإنحدار الخطي لتغيرات تقييم مستوى النشاط البنكي وتغيرات حجم الودائع.

جدول رقم (15) **يبين المؤشرات الإحصائية لعلاقة مستوى النشاط الوطني وحجم الودائع:**

Sig.	F	R square	R	Model
0.000	6.842	0.156	0.395	1
a.predictors:(constant) مستوى النشاط الوطني				

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الإستبيان ومخرجات برنامج spss.v21

لدينا مؤشر معامل الإرتباط R قيمته 0.395 وسط ولدينا مقياس معامل التفسير (التحديد) الذي قيمته 0.156 وبالتالي فإن المتغير المستقل (مستوى النشاط البنكي) في هذا النموذج له تأثير 0.156 على المتغير التابع(حجم الودائع المصرفية) مما يعني أن المتغير المستقل إستطاع أن يفسر 0.156 من المتغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع المصرفية) وهذا التأثير إيجابي الإتجاه والباقي يعزى إلى عوامل أخرى، ويبين الجدول القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية ونقبل الفرضية البديلة بوجود أثر دال إحصائيا مستوى النشاط البنكي في حجم الودائع المصرفية وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى النشاط البنكي وحجم الودائع

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق ماجد ان الوديعة هي عقد بين الموضوع وبين البنك حيث يلتزم البنك بحفظ وديعة العميل وارجاعها بما اتفق عليه. اختلفت الآراء بشأن الوديعة هل هي فرض أم وديعة شاده ولكن لم تختلف حول أهميتها البالغة على مستوى البنك والوطن ككل كما قسمت الودائع إلى ثلاث أقسام رئيسية حسب النشاط وحسب الملكية وحسب الأجل ولأهمية الوديعة تسعى البنوك إلى جذبها وزيادتها من خلال انتهاج استراتيجيتين المنافسة السعرية المنافسة غير السعرية.

الخـــــاتمة

تعتبر الودائع أهم مورد تعتمد عليه البنوك في نشاطها والذي تباشر به نشاطها الرئيسي يتمثل في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمار ومن ثم تحقيق الأرباح

وكذلك الاعتماد على الودائع في تقديم الائتمان بحجم هذا الأخير مرتبط بحجم الودائع

وبالتالي فعليها والسعي لتنميتها لضمان استمرارية نشاطها ولتحقيق ذلك يمكن للسيولة الاعتماد على استراتيجيات جذب الودائع وكذلك من خلال تطوير السمات المادية والشخصية للبنك ومعالجه جميع العوامل الأخرى المؤثرة بالودائع زيادة حجمها

نتائج الدراسة :

من خلال تحليل الاحصائي يمكن عرض اهم الاستنتاجات الخاصة بدراسة في ما يلي

01- إن البنك الوطني الجزائري يعتمد على السمات المادية للمصرف ويسعى لتطويرها وكذلك يحافظ على سيولته ومكانه مركزه المالي ومركزه عند الجماهير كما يعتمد في جلب ودائع المودعين على الفوائد التي يدفعها على الودائع خاصة إذا كانت غير جارية

2- ركز البنك على جذب الودائع من خلال السياسات التي يتبعها داخل المصرف لإدارة الودائع وجذب عملاء جدد حيث تركز على ودائع التوفير أكثر نوع من الودائع لأنها ثابتة وتكلفتها منخفضة .

3- من خلال دراسة إجابات الاستبيان وتحليل الفرضيات وجدنا أن البنك يعتمد أيضا على تطوير خدماته المصرفية لاستقطاب العملاء ولاحظنا أن هذه السياسة أثبتت فعاليتها

4- وجدنا أيضا أن مستوى الوعي المصرفي له علاقة بحجم الودائع

5- تسعى البنوك لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال عملية جمع المدخرات واستثماره في شكل قروض

6- تعتبر الودائع المحدد الرئيسي لماذا توسع نشاط البنوك

التوصيات:

1- على المصرف العمل على تنمية الودائع زيادة حجمها وذلك من خلال الإشهار الجيد عن الخدمات التي يقدمها

2- فتح الفروع المصري خارج الوطن لإعطاء العلماء الثقة بالمصارف

3- استحداث انواع جديدة من الودائع

4 – الاهتمام بنشر الوعي المصرفي بين الجمهور وتشجيع صغار المدخرين من التعامل مع المصرف

5 – انتهاك أسلوب الشفافية والمصداقية

6 – تسهيل إجراءات عملية فتح الحسابات

7– حماية العملاء المذيعين وحماية ودائعهم

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. أ .د محمد إبراهيم عبد الرحيم ، أساسيات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015،
2. أ د زينب عوض الله وأ د أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي منشورات الحلبي، سوريا 2003
3. أثار التضخم د علي كنعان، النقود و الصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان 2012
4. د سليمان بوفاسة أساسيات في الاقتصاد النقدي و المصرفي ,ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر خديجة خالدي، عبد الرزاق، أساسيات للعمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعي،2015/07
5. د عبد الغفور حنفي ، إدارة المصاريف، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008/2007
6. د متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، 2010
7. د. الدسوقي أحمد أبو زيد ,مراجعة د.عبد الفتاح الشربيني ,إدارة البنوك ,كلية التجارة ,جامعة القاهرة ,بدون سنة
8. د. خالد أمين عبد الله، د. إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية, دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن- عمان ,2006
9. د. عبد اللطيف مصيطفى، ا.د. محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية، بيروت – لبنان ,2015
10. د. عدنان تايه نعيمي ، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،2012
11. د. منير إبراهيم هندي إدارة الأسواق والمنشآت المالية: أسواق العقود المستقبلية ,توزيع منشات المعارف بالإسكندرية الإسكندرية 1999
12. د.مصطفى كمال طه ,العقود التجارية وعمليات البنوك ,منشورات الحلبي الحقوقية ,بيروت- لبنان 2006
13. الدكتور سامر جلده البنوك التجارية والتسويق المصرفي مرجع سبق ذكرى

14. الدكتور علي كنعان النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2012

15. رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه أثاره وسبل معالجته، صندوق النقد العربي 2011

16. سامر أبو جلدة ,البنوك التجارية و التسويق المصرفي ,دار أسامة للنشر ,عمان ,2008

17. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزي، دار البازوري للنشر والتوزيع، 2010

18. صادق الشمري، إدارة العمليات المصرفية، مداخل وتطبيقات، دار البازوري العلمية للنشر، الأردن

19. عامر بن عيسى، الودائع البنكية في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية، 1429هـ

20. علي إسماعيل، مصادر توفير السيولة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، (د.س)

21. الكتب:

22. محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة، عمان، 2009

23. مصطفى كمال طه، العقود التجارية وعمليات البنوك، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006

24. منير ابراهيم، إدارة البنوك التجارية، مدخل إنحاء القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996

25. نفس المرجع، كتاب العقود التجارية وعمليات البنوك

26. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جمهورية مصر العربية،

27. ينظر كتاب النقود والمصارف، أ محمود حسين الوادي وآخرون، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن ،2010

مذكرات:

1. إلياس ندور ,العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سوريا ,رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ,جامعه دمشق ,2018

2. د. وجدي حامد حجازي، القروض المصرفية البيئة المصرفية :تحليل وإدارة المخاطر أسباب الاقتراض أشكال مؤسسات المؤسسات، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2019

3. رامي بديع حبيب ،دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا، رسالة مقدمه لنيل درجه ماجستير في قسم الاقتصاد المالي والنقدي، جامعه دمشق، 2014 -،2015
4. رانيا خليل حسان أبو سمره تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية بغزة 2007
5. رقال يمينه، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2011-2010
6. صبيحة برزان العبيدي، أثر التضخم على حسابات الودائع: دراسة حالة مصرف الرافدين، فرع ذي قار المعهد التقني، الناصرية، قسم المحاسبة 2004
7. ضحى سلمى ،أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها:دراسة حالة الجزائر ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ،تخصص التجارة الدولية,جامعة محمد خيضر، بسكرة2018-2019
8. مراحل البشير ,مذكرة الحصول على شهادة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي: تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري، المقارنة النقدية للفرانكيل كنموذج(19942010)2016

المجلات:

1. مجلة الإستراتيجية والتنمية ,المجلد ثمانية ,العدد 15 ,مكرر ديسمبر 2018
2. مجلة البديل الاقتصادي، دور الإدارة الودائع في التوفيق بين السيولة لدى البنوك ، العدد الخامس ,دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية ,2016 .
3. مجلة البديل الاقتصادي، غربي ياسين سي لاخضر، دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية لدى البنوك التجارية الجزائرية: دراسة استطلاعية لعينة من إطارات البنوك العمومية الجزائرية، جامعة الجلفة، العدد الخامس

4. مجله جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ,الدكتور عبد الهادي الرفاعي، فرح عكو، سعر الفائدة في مبيعات شهادات الاستثمار واستردادها في مصرف التسليف الشعبي، العدد 6 ، المجلد 36 ، 2014

المواقع الإلكترونية:

1. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

الملاحـــق

الجنس: ذكر ☐ **أنثى** ☐

العمر: أقل من 30 إلى 35 سنة ☐ **من 35 إلى 40 سنة** ☐ **أكبر من 40 سنة** ☐

المؤهل العلمي: ليسانس ☐ **ماستر** ☐ **ماجيستير** ☐ **دكتوراة** ☐

الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ **من 5 إلى 10 سنوات** ☐ **أكثر من 10 سنوات** ☐

1* السمات المادية والشخصية للمصرف وموقعه وحجم الودائع المصرفية:

الرقم	العامل المؤثر	غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة
15	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين تواجد المصرف في الأحياء الراقية.					
16	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين سمعة المصرف الحسنة					
17	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين توسيع دائرة انتشار المصرف بإنشاء فروع جديدة في مواقع ملائم					

*** العلاقة بين مستوى وحجم الخدمات التي يقدمها المصرف وحجم الودائع المصرفية فيه:**

الرقم	العامل المؤثر	غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة
18	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، و.بين تحصيل مستحقات المودعين،					

	وتحصيل الشيكات، أو التحصيل بوسائل أخرى.					
19	توجد علاقة بين قدرة الم صرف على جذب ودائع العملاء، وبين التوسع في سياسة فتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان					
20	توجد علاقة بين قدرة الم صرف على جذب ودائع العملاء، وبين استحداث أنواع جديدة من الودائع.					
21	توجد علاقة بين قدرة الم صرف على جذب ودائع العملاء، وبين توفير مزايا جديدة ومبتكرة ومجزية للمودعين.					
22	توجد علاقة بين قدرة الم صرف على جذب ودائع العملاء، وبين سداد المدفوعات نيابة عن العميل .					
23	توجد علاقة ب ين قدرة الم صرف على جذب ودائع العملاء، وبين وجود نظام الإيداع، والسحب عند الشباك، أو السحب الآلي.					
24	توجد علاقة بين قدرة الم صرف على جذب ودائع العملاء،وبين السحب في أيام العطلات وبعد					

	انتهاء مواعيد العمل الرسمية.					
25	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين كفاءة إدارة المصرف لمحفظة الأوراق المالية للعميل وتخصصه					
26	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء،وبين توفر أماكن انتظار السيارات في الأماكن المزدحمة					

***العلاقة بين السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف وحجم الودائع المصرفية:**

الرقم	العامل المؤثر	غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة
27	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين كفاءة سياسات القروض والاستثمارات.					
28	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين وجود سيولة مناسبة وخاصة في أوقات الأزمات القومية، أو المحلى					
29	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين التقارير المالية المنشورة للجمهور العام وبين جذب ودائع العملاء.					
30	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء.السياسات					

	النقدية والضريبية للحكومة وبين جذب ودائع العملاء.					
31	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين سياسة الإنفاق العام.					
32	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين عدد السكان					
33	وجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين الميل الحدي للاستهلاك.					
34	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين سعر الصرف.					
35	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين الدخل الشخصي المتاح.					
36	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين تخصص المصرف في منح أنواع معينة من القروض.					

.*العلاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الودائع المصرفية:

الرقم	العامل المؤثر	غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة
37	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين فترة					

	الرواج من الفترة التجارية.					
38	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين فترة الكساد من الدورة التجارية.					

***العلاقة بين الأولوية في التعامل مع المصارف العريقة والمألوف التعامل معها وبين حجم الودائع المصرفية:**

الرقم	العامل المؤثر	غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة
39	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين التعامل مع المصرف العريق.					
40	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين التعامل مع المصرف المألوف التعامل معه.					

*** العلاقة بين انتشار العادة المصرفية وحجم الودائع المصرفية:**

الرقم	العامل المؤثر	غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة
41	توجد علاقة بين قدرة الم صرف على جذب ودائع العملاء، وبين نمو الوعي المصرفي					
42	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين إدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع النظام المصرفي.					

43	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء طول فترة تعامل العميل مع المصرف وبين جذب ودائع العملاء.					

.***العلاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي وحجم الودائع المصرفية:**

الرقم	العامل المؤثر	غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة
44	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين نمو الوعي المصرفي					
45	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين إدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع النظام المصرفي.					
46	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء طول فترة تعامل العميل مع المصرف وبين جذب ودائع العملاء.					

***العلاقة بين دفع معدلات أعلى للفوائد على الودائع وحجم الودائع المصرفية:**

الرقم	العامل المؤثر	غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة
47	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء، وبين سعر الفائدة المدفوعة على الودائع.					
48	توجد علاقة بين قدرة المصرف على					

	جذب ودائع العملاء، وبين سعر الفائدة المقبوضة.					

*** العلاقة بين النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني وبين حجم الودائع.**

الرقم	العامل المؤثر	غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	موافق	موافق بشدة
49	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين مستوى النشاط الاقتصادي.					
50	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الفعاليات الحكومية					
51	توجد علاقة بين قدرة المصرف على جذب ودائع العملاء وبين الوعي البنكي.					

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المستقطبة و الجاذبة للودائع المصرفية من و جهة نظر الموظفين و العملاء لدى البنك و من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة بالاعتماد على الدراسات و الادبيات السابقة.

استهدفت الإستبانة مجموعة من الأشخاص (موظفين و عملاء) ،تم تحليل نتائج الاستبانة بالاعتماد على برنامج spss وفق أساليب إحصائية متعددة، تضمنت دراسة الارتباط و الإنحدار .

و خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل الفائدة و حجم الودائع المصرفية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الوعي المصرفي و السمات المادية للبنك و بين حجم الودائع المصرفية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مستوى النشاط الإقتصادي و بين حجم الودائع.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين عراقة المصرف و الوعي المصرفي و بين حجم الودائع.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مستوى النشاط الإقتصادي و بين حجم الودائع.

Abstract:

This study aimed to know the most important factors that attract and attract bank deposits from the point of view of the bank's employees and customers, and in order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was developed based on previous studies and literature. The questionnaire targeted a group of people (employees and clients), the results of the questionnaire were analyzed based on the spss program according to several statistical methods, which included the study of correlation and regression.

The study concluded with a set of results represented in:

- **There is a statistically significant effect between the interest rate and the volume of bank deposits.**
- **There is a statistically significant effect between the banking awareness and the physical characteristics of the bank and the volume of bank deposits.**
- **There is a statistically significant effect between the level of economic activity and the volume of deposits.**
- **There is a statistically significant effect between the bank's history, banking awareness, and the volume of deposits.**
- **There is a statistically significant effect between the level of economic activity and the volume of deposits.**